تقرير الأجور في مصر

ماذا يتبقى للعمال؟

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

يمكنكم التواصل معنا من خلال :
info@sjplatform.org

تقرير الأجور في مصر

ماذا يتبقى للعمال؟

تقرير الأجور في مصر

ماذا يتبقى للعمال؟

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

creative commons

الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدارة 4.0

www.sjplatform.org

مقدمة

يهدف تقريرنا هذا إلى رسم صورة للأجور في مصر. وسوف نستعين في ذلك بالأرقام والإحصائيات الواردة في التعدادين الاقتصاديين 2012/2013[1]، 2016/2017[2] . واستخدمنا التعدادات وليس الإحصائيات السنوية. حيث تحتوي التعدادات على الإحصائيات والبيانات اللازمة لحساب حصة العمل من القيمة المضافة. كما تتوفر بها بيانات تمكننا من حساب إنتاجية العامل. وبناء على ذلك، يمكن توضيح العلاقة بين الأجور والإنتاجية، وإن غابت في كثير منها إحصائيات حول النوع الاجتماعي.

وكنا نرغب في رسم تلك الصورة لمدى أطول من خمسة سنوات، مستعينين بتعدادات أقدم، حيث أعد الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء تعدادات عن السنوات 1991|1992، و1996|1997. ولكن للأسف الشديد لا يتيح موقع الجهاز الإطلاع على مجلدات التعدادات في كل السنوات، حتى بالنسبة للمشتركين في منشوراته بمقابل مادي. إلى جانب هذا، لا تتمتع بعض المجلدات المتاحة بالفعل بصورة واضحة، مما يصعب التأكد من الأرقام الواردة فيها، والاطمئنان لاستعمالها في الحسابات.

تشمل تلك الصورة كيفية توزيع متوسط أنصبة العاملين من إجمالي التعويضات، بين القطاعات المختلفة طبقاً للملكية، وبين الأنشطة الاقتصادية المختلفة. كما توضح كذلك إنتاجية العامل في كل من تلك الأنشطة والقطاعات، وعلاقة الإنتاجية بأنصبة العاملين.

لعلنا لم نتفاجئ من استنتاج تأثير الإنتاجية على ما يتقاضاه العاملون. ومع هذا، يلفت انتباهنا أن التفاوت فيما يتقاضاه العاملون أضعاف التفاوت في الإنتاجية. هذا إلى جانب وجود بعض الأنشطة التي ترتفع فيها إنتاجية العاملين، ومع ذلك يكون نصيب العاملين بها من إجمالي التعويضات منخفضًا. بما يتناقض في هذه الحالة مع مبدأ ربط الإنتاجية بالأجور. ويشير لوجود أسباب أخرى للتفاوتات الكبيرة في الأجور، سواء بين الأنشطة وبعضها بعض داخل القطاعات، أو بين القطاعات المختلفة.

ويتضمن التقرير أيضًا توضيحًا لكيفية توزيع متوسط الأجور بين المهن المختلفة عام 2017/2018، داخل القطاعات المختلفة.

كما اهتممنا بالتعرف على مقدار حصة العمل في مصر من القيمة المضافة، ليس فقط على المستوى الكلي، ولكن أيضاً على مستوى القطاعات الثلاث (إجمالي- القطاع العام وقطاع الأعمال عام- القطاع

[1]- الفترة المنهجية للتعداد بالنسبة للقطاع العام وقطاع الاعمال العام سنة مالية من 2012/7/1 حتى 2013/6/30، وبالنسبة للقطاع الخاص سنة ميلادية تبدأ من 1 يناير وتنتهى في 31 ديسمبر2012ن ص 15، النتائج التفصيلية للتعداد الاقتصادى لعام 2013/2012، ديسمبر 2014، المجلد الثانى، إجمالي الجمهورية، https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=7195&Year=22986K

[2] - الفترة المرجعية التي تجمع عنها البيانات بالنسبة للقطاع الخاص من يناير حتى ديسمبر 2017، وبالنسبة للقطاع العام من أول يوليو 2017 حتى آخر يونية 2018 (التعداد الاقتصادى 2017.2018، المجلد الأول، منهجية التعداد الاقتصادى الخامس (بالعينة) 2018/2017، ص 15 https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=7195&Year=22986)

الخاص) في تعداد 2012/2013. وسنضيف إليها القطاع غير الرسمي أيضًا[3]، الذي تتوفر عنها بيانات في تعداد 2017/2018. كما سنحسب كذلك حصة العمل من القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية الثمانية عشر، طبقاً لتقسيم التعداد الاقتصادي. وسنحسب نسبة التغير في حصة العمل ما بين التعدادين، حيث يفصل بينهما أربع سنوات في القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى إجمالي الجمهورية.

وكانت حصة العمل من إجمالي القيمة المضافة في تعداد 2012/2013، بالنسبة لإجمالي الجمهورية 0.2087، في حين كانت 0.2334 في تعداد 2017/2018. وعلى الرغم من الزيادة الطفيفة بها خلال الأربع سنوات، إلا أن حصة العمل في مصر تبلغ تقريباً نصف حصة العمل في بلدان مشابهة لنا مثل تونس والجزائر والفلبين. و أقل من نصف حصة العمل في كل من جنوب إفريقيا والبرازيل.

كما تشير الأرقام الواردة في هذا التقرير إلى أن العاملين بأجر في مصر فقدوا 28.4% من أجورهم الحقيقية ما بين التعدادين.

ومن النتائج التي توصلنا إليها أن القطاع العام أفضل القطاعات من حيث متوسطات الأجور، أو متوسط نصيب العامل من إجمالي التعويضات. حيث تمثل الأجور في القطاع العام 2.8 ضعف الأجور في القطاع الخاص، و4.3 ضعف الأجور في القطاع غير الرسمي في 2017/2018. كما كان متوسط إنتاجية العامل أعلى في القطاع العام، حيث مثل 2.6 ضعف متوسط إنتاجيته في القطاع الخاص، و 7.5 ضعف متوسط إنتاجية العامل في القطاع غير الرسمي. وكانت حصة العمل في القطاع العام أفضل من حصته في القطاع الخاص خلال التعدادين. وإن كانت حصة العمل في القطاع غير الرسمي أكبر من حصته في القطاعين العام والخاص، إلا أنها لا تعكس وضعًا أفضل بالنسبة لأجور ومستحقات العاملين به. وربما يظهر الاستغلال أقل، نظرًا لقيام أصحاب العمل أنفسهم بدور العمال (ربما بمفردهم، أو مع عدد قليل من العاملين).

تؤكد النتائج أن التفاوت في متوسط نصيب العامل من إجمالى التعويضات ما بين القطاعات أقل كثيراً من التفاوت بين الأنشطة المختلفة داخل كل قطاع. على سبيل المثال في القطاع العام وقطاع الأعمال، متوسط مستحقات العاملين في الوساطة المالية 2013/2012 أكثر من 28 ضعف متوسط مستحقات العاملين بنشاط الفنون والإبداع والتسلية، و ستة أضعاف مستحقات العاملين بالصحة عمومًا، و 19 ضعف العاملين بالصحة في القطاع الخاص.

وفي 2018/2017، تقاضى العاملون بالتعدين واستغلال المحاجر حوالي 8 أضعاف ما تقاضاه العاملون بالفنون، و 3 أضعاف العاملين بالصحة بالقطاع العام. ويتقاضى العاملون بنشاط التعدين في القطاع الخاص حوالي 12 ضعف العاملين بالصحة.

---

[3] - القطاع غير الرسمي هو الوحدات الإنتاجية التي تزاول نشاط (اقتصادي- صناعى- تجارى- خدمى-...) وليس لها تسجيل إدارى أو التي تمارس عملها بدون ترخيص من الجهات الرسمية المختصة ولا تحمل أي شكل قانوني من حيث الإجراءات اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادى. (التعداد الاقتصادي 2018/2017، المجلد الأول، منهجية التعداد الاقتصادى الخامس (بالعينة) 2018/2017، ص 15 https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=7195&Year=22986)

وبالنسـبة للتفاوتات عبر القطاعات والأنشـطة معاً، ظهرا أن العاملين بالوسـاطة المالية في القطاع الخاص يتقاضـون أعلى المتوسـطات، بقيمة 57 ضـعف مقارنة بما يتقاضـاه العاملون بالفنون بالقطاع العام (الذين يحصلون على أقل المتوسطات على الإطلاق) وفي 2012/2013، و 2017/2018، كان العاملون بمحاجر القطاع الخاص الأعلى، والعاملون بالصـحة من القطاع غير الرسـمي الأقل، حيث تقاضـى العاملون بالنشاط الأول 24 ضعف العاملين بالنشاط الثانى.

وينقسـم التقرير إلى ثلاثة أجزاء؛ (المنهجية- التحليل- الخاتمة والتوصـيات)، فضـلًا عن المقدمة والمراجع..

ثم يرفق بالتقرير الجداول والرسوم البيانية.
وفيما يلي سوف نبدأ بالمنهجية المتبعة في حساب حصة العمل من القيمة المضافة، وكذلك طريقة حسـاب التغير في تلك الحصـة، والمعادلات المسـتخدمة لحسـاب معدل التغير في الأجر الحقيقي بين التعدادين.

الجزء الأول: المنهجية

تعتبر حصـــة دخل العمل مؤشـــرًا جيدًا لمدى توزيع إجمالي الناتج المحلي GDP، أو إجمالي القيمة المضافة بين مالكي رأس المال والعمال. لذلك تعرف حصة دخل العمل بأنها حصة في GDP أو القيمة المضافة التي تدفع للعمال.

وفي أحيان كثيرة تسمى حصة العمل "حصة الأجور"، إلا أن هناك فرق. ففي الوقت الذي تتضمن حصة العمل كل التعويضات للمشتغلين بأجر، فإن حصة الأجور تأخذ بعين الاعتبار فقط الأجور والرواتب التي تدفع للموظفين.

وتمثل حصة دخل العمل حصة تعويضات الموظفين في GDA أو القيمة المضافة، وتقاس بنسبة كل تعويضات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي أو إلى القيمة المضافة.

وتمثل حصـة الأجر WS نسـبة الأجور والرواتب W النقدية للموظفين إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP، أو القيمة المضافة VA[4].

$$WS = \frac{W}{VA}$$

وفى هذا التقرير، ســوف تحســب حصــة دخل العمل كنســبة لكل تعويضــات العاملين من القيمة المضافة.

اســتخدم التقرير العالمي الثاني للأجور 2010/2011، والذي أصــدرته منظمة العمل الدولية عام 2010[5]، المنهجية التي أتت في ورقة (Arpaia, Alfonso and Pérez, Esther and Pichelmann, Karl)[6]، الصادرة في 2009. وتعتبر من الأوراق الأســاســية التي أشــار إليها باحثون كثيرون عملوا لاحقًا على مســألة كيفية توزيع القيمة المضافة ما بين العمال وأصحاب رأس المال.

وتعرف حصـة الأجور البسـيطة غير المعدلة للناتج LS بأنها نسـبة تعويضـات العاملين COE إلى إجمالي القيمة المضافة GVA، وتقاس كل منهما بالقيمة الأسمية.

$$LS = \frac{COE}{GVA} \quad (1)$$

[4] -Capital shares and income inequality: Evidence from the long run* Erik Bengtsson† and Daniel Waldenström‡January 29, 2017, https://econpapers.repec.org/article/ucpjpolec/v_3a110_3ay_3a2002_3ai_3a2_3ap_3a458-474.htm, p. 46

[5] - Global Wage Report 2010/11: Wage policies in times of crisis, https://www.ilo.org/global/publications/ilo-bookstore/order-online/books/WCMS_145265/lang--en/index.htm

[6]- Arpaia, A.; Perez, E.; Pichelmann, K. 2009. *Understanding labour income share dynamics in Europe*, European Commission Economic Papers, 379 https://www.researchgate.net/publication/254443157_Understanding_Labour_Income_Share_Dynamics_in_Europe

دار كثير من الجدل حول انعكاسات هذا المقياس البسيط، خاصة حيث أن الإجراءات القياسية لنسبة تعويضات العاملين COE في الحسابات الوطنية (الأجور بالإضافة إلى الرواتب والمساهمات الاجتماعية التي يدفعها صاحب العمل) تلغى دخل العمالة للعاملين في مجال الأعمال الحرة (العاملين لدى أنفسهم)، وأن مكاسبهم في الإحصاءات الوطنية تصدر مختلطة، فلا إحصاءات لمكاسب العاملين وحدها، ولا لريع رأس المال وحده. ويؤثر هذا على حصة العمل المحسوبة، لذا سميت بحصة الأجور غير المعدلة. وبالتالي، كان من الضروري حساب حصة الأجور المعدلة لأصحاب المهن الحرة[7].

بافتراض أن قيمة تعويضات العاملين بأجر هي نفسها قيمة التعويضات التي يحصل عليها العاملين لدى أنفسهم، فإن:

$$ALS_t^T = \frac{COA_t}{GVA_t} \times \frac{EMPN_t}{EMPE_t} \quad (2)$$

حيث تمثل ALS_t^T حصة الأجور المعدلة على المستوى الاقتصادي الكلي، وتمثل (COA_t) التعويضات الأسمية للعاملين في الزمن t ، وتشير (GVA_t) إلى إجمالي القيمة المضافة الاسمية في الزمن t، و تمثل $EMPE_t$،$EMPN_t$ ، أعداد إجمالي العمالة والموظفين (العاملين بأجر) عند الزمن t، على التوالي.

وينبغي ملاحظة أنه يمكن التعبير عن قياس EMPE,EMPN بساعات العمل. وهو القياس المفضل عن القياس الخاص بالأفراد، لأن إحصاء بسيط لعدد الموظفين الحاضرين من شأنه إخفاء التغيرات في متوسط ساعات العمل، المترتب على تطور العمل بدوام جزئي، أو تأثير التباينات في ساعات العمل الإضافية، والتغيب عن العمل أو التغير في ساعات العمل العادية. ومع ذلك لا تكون نوعية تقديرات ساعات العمل دائما واضحة. وفي مصر لا توجد إحصاءات لساعات العمل سوى بالنسبة ضئيلة من العاملين.

ويعد استخدام تلك المعادلة مفيدًا لأنه يستخدم بالفعل أجور وبيانات متاحة عن العمالة في حساب حصة الأجور المعدلة. ومع ذلك، ينطوى على مشاكل لأسباب متنوعة، مثل إمكانية أن يؤدي إلى

---

[7]- دخول العاملين لدي أنفسهم مشكلة كلاسيكية لدي أدبيات التوزيع الوظيفي للدخل. هل يجب احتسابها كدخل رأس مالي أو كدخل عمل، أو كخليط منهما؟ هذه المسألة الأكثر جدلية في الأدبيات في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وكانت في مركز الصدارة في أدبيات أحدث. المسألة الرئيسية هي: إذا تم تجاهل العاملين لحسابهم الخاص عند حساب معامل الحصص، مع تفاوت حصتهم في النشطين اقتصادياً بمرور الوقت، ستكون التقديرات البسيطة لحصص رأس المال أو الأجور سوف تعطي انطباع مضلل كنقص (زيادة) القياس ربما تتسبب بواسطة زيادة (أو نقصان) حصة العاملين لحسابهم الخاص في الاقتصاد، وليس بسبب أي تغير مستدام في التوزيع بين رأس المال والعمل. توجد ثلاثة طرق مختلفة للتكيف (للتعديل) مع التشغيل الذاتي. الأول انتساب دخل العمل للعاملين لحسابهم الخاص كمتوسط لتعويض العاملين بأجر، سواء في القطاع الخاص أو في الاقتصاد بأكمله. باقي دخل التشغيل الذاتي هنا ينسب لدخل رأس المال. هذه تسمى طريقة تكيف العمل .الثاني هو احتساب العائد على رأس المال الذي يساوي متوسط العائد في قطاع الشركات، والتعامل مع المتبقي كدخل للعمل. وهذا يسمي طريقة تكيف رأس المال. والثالث والأخير يتطلب طريقة تفترض القسمة في الدخل بين العمل ورأس المال في قطاع التشغيل الذاتي سواء كان في نفس قطاع الشركة، أو فقط لفئة توزيع ثابتة، عادة 65-70% حصة العمل و 30-35% حصة رأس المال. هذه الطريقة الأخيرة للتكيف ، ما يسمى بالطريقة النسبية. أنها أبسط طريقة للحساب، لأن الشخص لا يحتاج إلى متوسط الأجر أو متوسط العائد (الربح) لرأس المال، وما زال لديها (مدافعين) طريقة تكيف العمل أيضاً شائعة، بينما طريقة رأس المال غير شائعة بالمرة Erik* Capital shares and income inequality: Evidence from the long run- . Bengtsson† and Daniel Waldenström‡January 29, 2017, https://econpapers.repec.org/article/ucpjpolec/v_3a110_3ay_3a2002_3ai_3a2_3ap_3a458-474.htm, p. 46-47

الاختلاف في حساب حصص الأجور. ورغم أن هذا ربما لا يكون محسوسًا على المستوى الإجمالي، إلا أنه يكون واضحًا لحد بعيد عند تطبيقه على القطاعات المستقلة التي تتمتع بحصة عالية من العمل في المهن الحرة من إجمالي العمال. رغم هذا، هناك ما يثير مشاكل أكثر، وهو افتراض تلقي العاملين لحسابهم الشخصى والموظفين للدخل نفسه. وفي الواقع، يرجح أن تعويضات العمل بالمهن الحرة تختلف وفقاً للقطاع، مقارنة بالموظفين. فعلى سبيل المثال، من المقبول عمومًا أن العاملين بدون أجر في القطاع الزراعي تقل إيراداتهم عن إيرادات العاملين بأجر. وبالتالي قد يظهر تقدير حساب حصة الأجور في هذا القطاع مبالغًا فيه عند تطبيق المعادلة. حيث يتمتع قطاع الزراعة عادة بحصة كبيرة من أصحاب المهن الحرة ضمن إجمالي العمالة. وعكس ذلك، يميل العاملون غير الموظفين، العاملون لحسابهم الخاص في قطاع الخدمة الصحية إلى كسب ما يزيد عن متوسط الموظف، مما قد يؤدي إلى إظهار حصة الأجور أقل من قيمتها.

لذا سيتم حساب حصة الأجور المعدلة كمتوسط مرجح لحصة الأجور المعدلة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد، وتستخدم حصص القطاع من إجمالي القيمة المضافة كمعاملات ترجيح.

$$ALS_t^s = \sum_{i=1}^{k} \frac{COE_{i,t} \times EMPN_{i,t}}{GVA_{i,t} \times EMPE_{i,t}} = \sum_{i=1}^{t} \frac{gva_{i,t}}{GVA_{i,t}} \times \frac{COE_{i,t}}{gva_{i,t}} \times \frac{EMPN_{i,t}}{EMPE_{i,t}} = \sum_{i=1}^{k} W_{i,t} \times als_{i,t} \quad (3)$$

حيث تمثل ALS_t^s، حصة الأجور على مستوى الاقتصاد الكلي، محسوبة باستخدام البيانات الخاصة بالقطاع، وتمثل i أي قطاع من قطاعات الاقتصاد، وتدل كل من $COE_{i,t}$، و$GVA_{i,t}$، و$EMPN_{i,t}$، و $EMPE_{i,t}$، و $W_{i,t}$، و $als_{i,t}$، لأى قطاع اقتصادي i في الزمن t، على التعويضات الأسمية للعاملين، والقيمة الاجمالية الاسمية المضافة، إجمالي العمالة (الأفراد)، والعاملين بأجر (الأفراد)، وحجم (وزن) القيمة المضافة للقطاع في الاقتصاد الكلي، وحصة الأجور المعدلة على التوالي[8] .

ولتحليل حصة الأجور الإجمالية للناتج بين الفترة (s-t)، والفترة t استخدمت الطريقة التي استخدمها موريل (2006)[9]:

$$\Delta LS_{i,t} = \sum_{i=1}^{I} (w_{i,t-s} \times \Delta ls_{i,t}) + \sum_{i=1}^{I} (ls_{i,t-s} \times \Delta w_{i,t}) + \sum_{i=1}^{I} (\Delta w_{i,t} \times \Delta ls_{i,t}) \quad (4)$$

يمثل $LS_{i,t}$ حصة الأجور الإجمالية للقطاع i، ويوجد منه القطاعات I في الزمن t، وتدل w_i على حجم (وزن) كل قطاع في القيمة المضافة الإجمالية الاسمية GVA.

وفي المعادلة (4)، يمثل التعبير الأول من الجانب الأيمن التغير في حصة الأجور الإجمالية الذي نتج عن التغيرات في حصة الأجور داخل القطاعات (تأثير الحصة). ويشير القسم الثانى إلى التغير في حصة

[8] 3- Global Wage Report 2010/11: Wage policies in times of crisis, Technical appendix II, p. 111 https://www.ilo.org/global/publications/ilo-bookstore/order-online/books/WCMS_145265/lang--en/index.htm ص 92

[9] - Louis Morel, A Sectoral Analysis of Labour's Share of Income in Canada, 2006 https://nanopdf.com/download/a-sectoral-analysis-of-labours-share-of-income-in-canada-louis-morel_pdf

الأجور الذي نتج عن التغييرات في الحجم (الوزن) النسبى لكل قطاع، وتم حسابه بناء على التغيرات في الحصة النسبية للقيمة المضافة الإجمالية الاسمية. وهذا بمثابة بادرة تنم عن التحيز في التركيب القطاعي في حصة الأجور الإجمالية (تأثير التحول). وأخيراً، يعتبر التعبير الأخير عن المتبقي غير المفسر بأي منهما.

نصيب (حصة) الأجور من الدخل = مجموع تعويضات العاملين مقسومة على القيمة المضافة أو GDP
نصيب (حصة) رأس المال من الدخل= مجموع دخول رأس المال (الفوائد، وأرباح المودعين، والأرباح الموزعة على المساهمين، ومكاسب رأس المال المحققة) مقسومة على القيمة المضافة أو GDP[10]
كل من حصة العمل ورأس المال تساوي 1 أو 100%. وحصة رأس المال هي α، مع نصيب الأجور 1-α[11]
لكي يمكن تقدير معدل نمو الأجور الفعلية (الحقيقية) يجب بادئ ذى بدء حساب الأجور الفعلية أولاً. وذلك بواسطة قسمة الأجور الاسمية على مؤشر سعر المستهلك (CPI) ثم نطبق المعادلة

$$GR\ t = \left(\frac{RW_t}{RW_{t-1}} - 1\right) \times 100 \qquad (5)$$

حيث تمثل GR t مقدار النمو في الأجور الحقيقية في العام t، ويمثل RW t مستوى الأجور الحقيقية في العام 1-RW t، ويمثل t مستوى الأجور الحقيقية في العام t-1.[12]

ويمكن استبدال الأجور بمتوسط نصيب العامل من إجمالي التعويضات.
وبالمثل يمكن حساب معدل نمو إنتاجية العامل الفعلية (الحقيقية)، أولا بحساب الإنتاجية الفعلية بواسطة قسمة الإنتاجية الاسمية على سعر المستهلك، ثم نطبق معادلة مشابهة

معدل نمو إنتاجية العامل في العام ن = (إنتاجية العامل في العام ن / إنتاجية العامل في العام (ن–1) -1) x 100

[10] -Capital shares and income inequality: Evidence from the long run* Erik Bengtsson† and Daniel Waldenström‡January 29, 2017, https://econpapers.repec.org/article/ucpjpolec/v_3a110_3ay_3a2002_3ai_3a2_3ap_3a458-474.htm, p. 43

[11]- التصنيف (الفئة) الثالث في الدخل هو دخل العاملين لدي أنفسهم (التوظيف الذاتي). هذا التصنيف يخصص عادة لحصو العمل أو حصة رأس المال حسب افتراض كيف تم توليده. عموما سوف نوضح كيف فعلنا ذلك في الداتا الخاصة بنا في الجزء الخاص بالداتا. في الملحق سوف نوضح كيف فعلنا ذلك بالتحديد لكل بلد.

[12]- Global Wage Report 2008/09, Minimum wages and collective bargaining: Towards policy coherence , Appendix table A1: Average wages and the "wage share", p. 77, https://www.ilo.org/global/publications/WCMS_100786/lang--en/index.htm.

الجزء الثانى: التحليل

1- كيفية توزيع الأجور بين المهن المختلفة، ومعدل التغير في متوسطات أنصبة العاملين من إجمالي التعويضات

أولاً: كيفية توزيع الأجور الشهرية الحقيقية بين المهن المختلفة في تعداد 2017/2018

حولنا المتوسط الشهرى لأجر العامل إلى قيمته الحقيقية منسوبة لعام 2010، بقسمته على CPI 2017، فكان المتوسط الإجمالي الشهري بالنسبة لإجمالي الجمهورية للأجور الحقيقية (الأجور المعدلة) لكافة المهن في عام 2017 هو 1231 جنيه(68.9 دولار/شهر)[13]، وفي القطاع العام والخاص وغير الرسمي كانت المتوسطات على التوالي: 2907، 1038، 679 جنيه شهرياً (162.8، 58.1، 38 دولار/ شهر)[14] .

ويعني هذا انخفاضًا شديدًا في أجور العاملين في القطاع غير الرسمي بالنسبة لبقية القطاعات. حيث متوسط أجر العاملين بالقطاع العام 4.3 ضعف أجر العاملين بالقطاع غير الرسمي، و2.8 ضعف أجور العاملين بالقطاع الخاص، وأجور العاملين في القطاع الخاص 1.5 ضعف العاملين بالقطاع غير الرسمي.

وفيما يخص إجمالي الجمهورية في الشكل رقم (1) كان عمال البيع يحصلون على أقل الأجور بقيمة 749 جنيه شهريًا، وكان المديرون في قمة هرم الأجور، بأجر شهرى قدره 3505 جنيه. بما يعنى أن متوسط ما يتقاضاه المديرون على مستوى إجمالي الجمهورية يساوي 4.7 ضعف متوسط ما يتقاضاه عمال البيع.

---

[13] - وخلال عام 2017 سجل سعر صرف الدولار أعلى نسبة ارتفاع مقابل الجنيه المصري عندما بلغ خلال النصف الثاني من العام مستوى 19.60 جنيه، لكنه أنهى العام عند مستوى 17.86 جنيه، اندبيندنت عربية، خالد المنشاوى مقال بعنوان " الجنيه المصري مقابل الدولار في 37 شهرا... خسائر "كارثية" ومكاسب "صاروخية"،21ديسمبر 2019،
https://www.independentarabia.com/node/80511/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-37-%D8%B4%D9%87%D8%B1%D8%A7-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A8-%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%88%D8%AE%D9%8A%D8%A9

[14] - بينما يتقاضى العامل في قطاع الصناعة التحويلية في الفلبين نحو 1.4 دولار لساعة العمل، بلغ الأجر المباشر للساعة في ذات القطاع في البرازيل 5.4 دولار، 13 دولار في اليونان، 23.3 دولار في الولايات المتحدة، 34.8 دولار في الدنمارك. (التقرير العالمي للأجور 2013/2012: الملخص التنفيذي، ص Xiv ، الشكل 8 12).

شكل رقم (1)

توزيع الاجر الحقيقى طبقاً للمهن لإجمالى الجمهورية 2017/2018

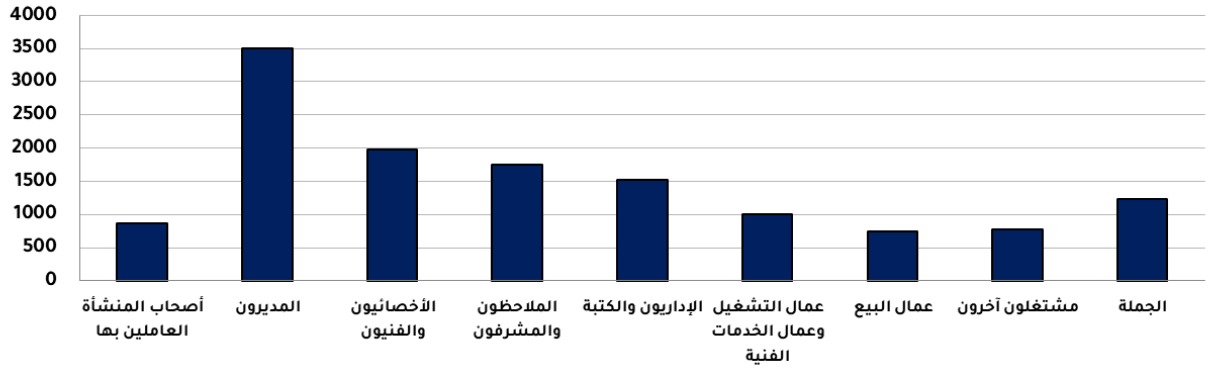

في الشكل رقم (2) بالنسبة للقطاع العام وقطاع الأعمال العام، ظل المديرون يتقاضون اكبر متوسط للأجور بقيمة 6303 جنيه شـهريًا، وكان المشـتغلين في قاعدة مثلث الأجور بالترتيب؛ عمال التشـغيل وعمال الخدمات الفنية وعمال البيع، بقيم: 1765 جنيه، و2154 جنيه، و2338 جنيه شـهريًا على التوالي. ويحصل المديرون على متوسط أجر يساوي 3.6 ضعف ما يحصل عليه المشتغلون الآخرون.

شكل رقم (2)

توزيع الاجر الحقيقى طبقاً للمهن للقطاع العام وقطاع الأعمال العام 2017/2018

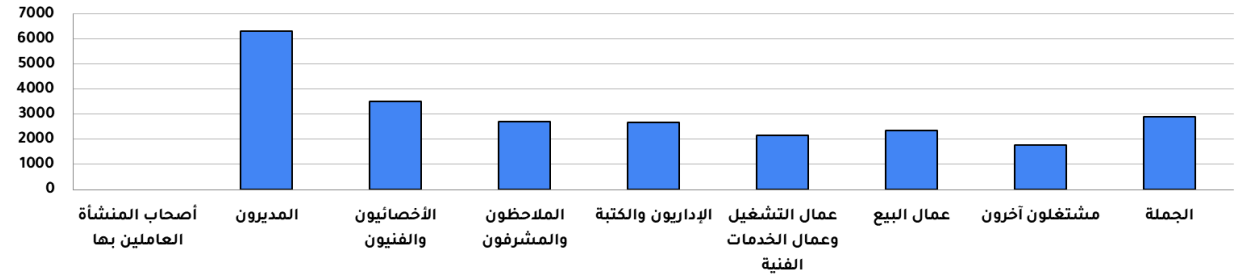

في الشـكل رقم (3) الممثل للقطاع الخاص، كان عمال البيع، وأصـحاب المنشـأة من العاملين بها، في قاعدة مثلث الأجور بمتوسـطات: 709 جنيه، و727 جنيه، و 870 جنيه شـهريًا على التوالي. بينما كان المديرون في القمة بمتوسـط قدرة 2920 جنيه شـهريًا. مما يعنى أن متوسـط ما يحصـل عليه من في قمة هرم الأجور 4.1 ضعف متوسط ما يحصل عليه الأقل اجراً.

شكل رقم (3)

توزيع الاجر الحقيقى طبقاً للمهن للقطاع الخاص 2017/2018

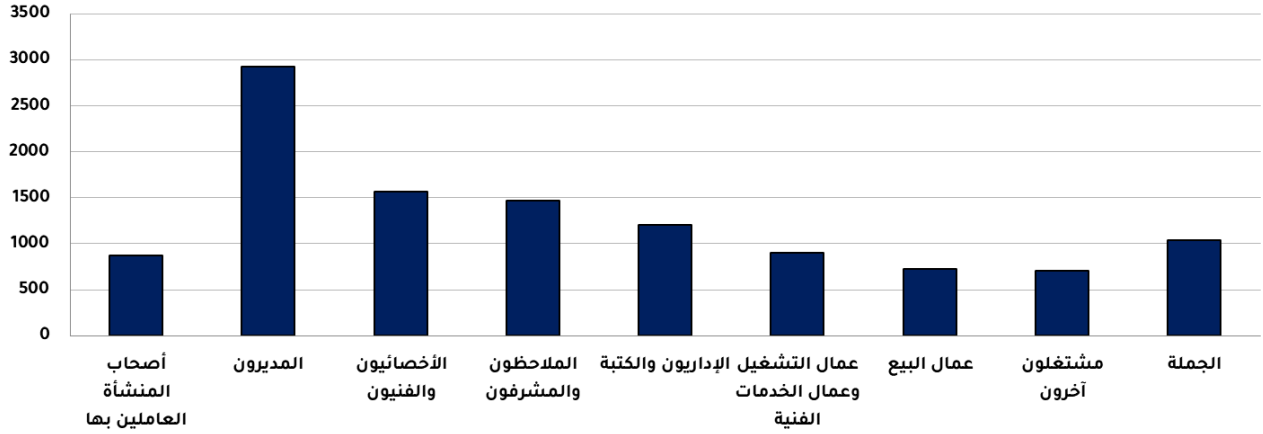

بالنسبة للقطاع غير الرسمي، كما يتضح في شكل رقم (4)، كان المديرين في القمة أيضاً بأجر 813 جنيه شهريًا، وكان أدنى الأجور من نصيب الملاحظين والمشرفين، ثم الأخصائيين والفنيين، بقيم:518، و550 جنيه شهريًا على التوالي، وتقاضى الأعلى أجرًا 1.6 ضعف أجر الأقل أجراً.

شكل رقم (4)

توزيع الاجر الحقيقى طبقاً للمهن للقطاع الغير رسمي 2017/2018

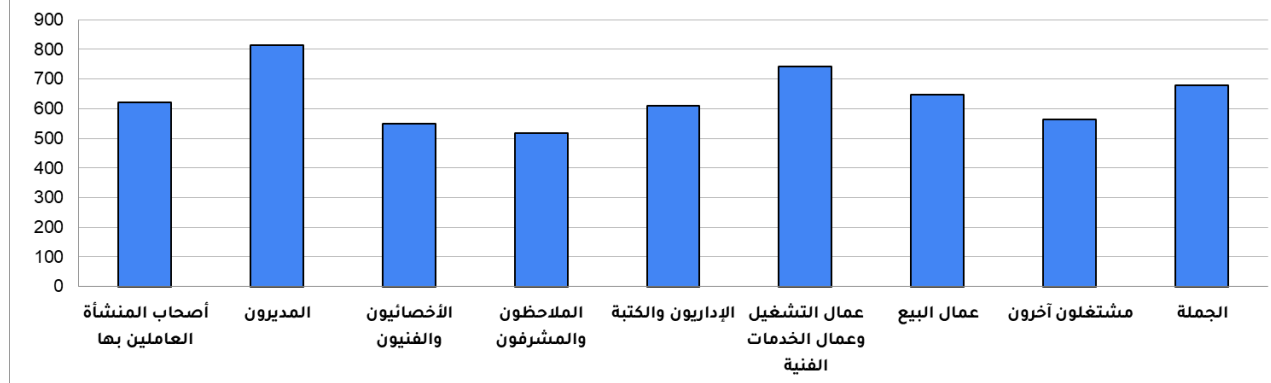

يظهر في الشكل رقم (5) بوضوح أن أجور العاملين بالقطاع غير الرسمي هى الأقل على الإطلاق في كل المهن. وأن الأجور في القطاع العام هى الأعلى في كل المهن. ويتربع المديرون بالقطاع العام على قمة هرم الأجور في كل القطاعات بمتوسط أجر شهرى معدل قدره 6303 جنيه، بينما يحصل الملاحظون والمشرفون في القطاع غير المنظم على أقل الأجور على الإطلاق بقيمة 518 جنيه شهريًا. مما يعنى أن متوسط ما يتقاضاه المديرون 12.2 ضعف متوسط ما يتقاضاه الملاحظون والمشرفون.

شكل رقم (5)

الأجر الحقيقي للعاملين فى القطاعات الأربعة 2017/2018

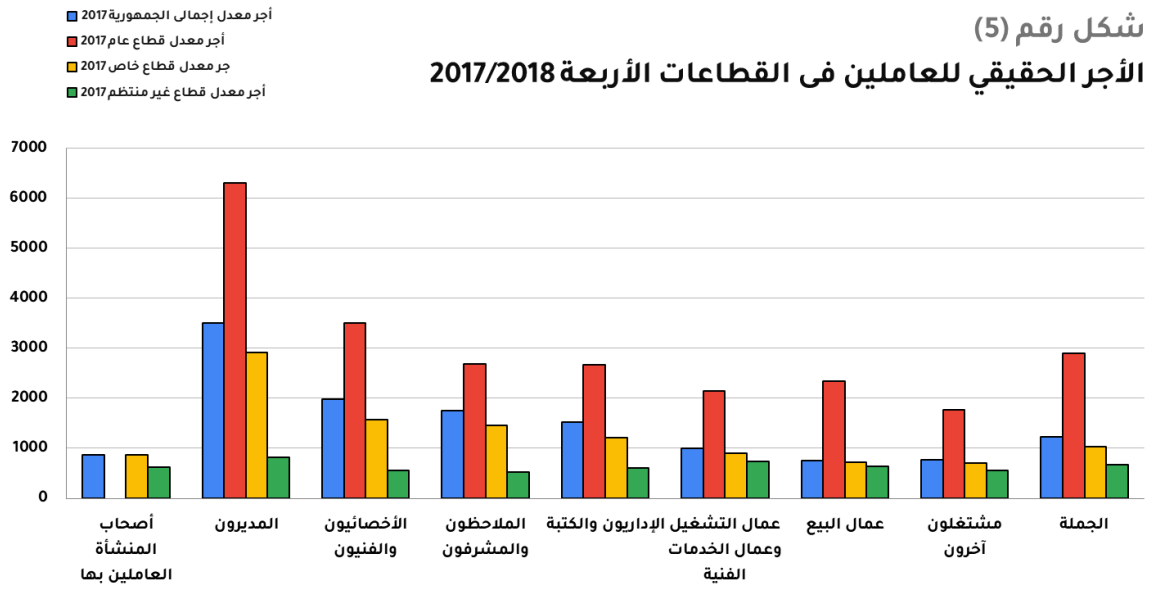

ولما لم نستطع الحصول علي معلومات عن الأجور في التعدادين موزعة طبقاً للأنشطة الانتاجية للأسباب التي ذكرناها في المقدمة، لذا سوف نحلل معدلات التغير في متوسط نصيب العامل من إجمالي التعويضات بدلاً من الأجور.

ثانياً: معدل التغير في متوسط نصيب العامل الحقيقي من إجمالي التعويضات ما بين تعدادي 2012/2013 و 2017/2018، وكيفية توزيع أنصبة العاملين من إجمالي التعويضات بين الأنشطة المختلفة بالنظر إلى إجمالي التعويضات الاسمية، نجد أنه قد حدثت زيادة في متوسط ما يحصل عليه العامل من إجمالي التعويضات[15] أثناء خمس سنوات ما بين تعدادي 2012/2013 و2016/2017. إذ كان متوسط نصيب العامل من إجمالي التعويضات بالنسبة لإجمالي الجمهورية في تعداد 2012/2013[16] هو 29159 جنيه في السنة، أصبحت في تعداد 2017/2018 بقيمة 41949 جنيه، وكانت بالنسبة للقطاع العام وقطاع الأعمال العام 75849 جنيه[17]، أصبحت 105032 جنيه[18]، وبالنسبة للقطاع الخاص كانت 23069 جنيه سنوياً [19] وأصبحت 34694 جنيه سنوياً[20].

[15] - إجمالي التعويضات هى جملة الأجور النقدية والمزايا العينية و والتأمينات الاجتماعية

[16]- أهم مؤشرات التعداد الاقتصادى لعام 2013/2012 ، ديسمبر 2014، جدول رقم (1-1)، ص26
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=7195&Year=22986K،

[17]- النتائج التفصيلية للتعداد الاقتصادي لعام 2013/2012، ديسمبر 2014، القطاع العام والأعمال العام طبقا للنشاط الإقتصادي والمحافظات، جدول رقم (1-2)، ص28 https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=7195&Year=22986K،

[18] -التعداد الاقتصادي الخامس 2018/2017، التعداد الاقتصادي الخامس، القطاع العام والأعمال العام، جدول 1-10، ص 72
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Economicnew.aspx?page_id=2029

[19]- النتائج التفصيلية للتعداد الاقتصادي لعام 2013/2012، ديسمبر 2014، المجلد الثانى، إجمالي الجمهورية، جدول رقم (1-3)، ص30
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=7195&Year=22986K

[20]-التعداد الاقتصادي الخامس 2018/2017، القطاع الخاص طبقا للنشاط الإقتصادي والمحافظات، جدول 1-11، ص 87
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Economicnew.aspx?page_id=2029

لكن في نفس الفترة، تم تعويم الجنيه المصـــرى مما جعل قيمة الدولار تزيد لأكثر من ضـــعف قيمته السابقة[21]، وعُدلت قوانين عديدة خاصة بتحصيل الضرائب، وبدأ رفع الدعم عن الطاقة، وانخفض الدعم الذي الموجه للفقراء من خلال صرف عدد أقل من المواد التموينية و الاتجاه لنظم الدعم النقدي تماشيًا مع توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

فهل ستظل معدلات التغير في القيمة الحقيقية لمتوسط التعويضات بالموجب أم بالسالب، هذا ما سنراه فيما يلي.

أ- معدل التغير في المتوسـط الحقيقي لنصـيب العامل من إجمالي التعويضـات، وكيفية توزيع أنصـبة العاملين من إجمالي التعويضات بين الأنشطة المختلفة، بالنسبة لإجمالي الجمهورية
وكان معدل التغير في النصـــيب الحقيقى من التعويضـــات بين التعدادين (-28.4%) بالنســـبة لإجمالي الجمهورية.

وفي الشـكل رقم (6) كانت كل الأنشـطة تحت المحور الأفقي (بقيمة صـفر)، فيما عدا خمسـة أنشـطة فقط. ويعني هذا أن معدل التغير في متوسط نصيب العامل من إجمالي التعويضات للخمسة أنشطة موجبًا، أي أن أنصبتهم زادت ولم تقل. أما بقية الأنشطة، فقد منى العاملون فيها بخسارة نسبة عالية من متوســـط ما يحصـــلون عليه من إجمالي التعويضـــات. وكان التعدين واســـتغلال المحاجر من أكثر الأنشطة التي زادت أنصبة العاملين بها بنسبة 30%، وتلته الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك بمعدل تغير 8.4%، ثم أنشطة الفنون والإبداع والتسلية بمعدل 8.3%.

[21] - وخلال عام 2017 سجل سعر صرف الدولار أعلى نسبة ارتفاع مقابل الجنيه المصري عندما بلغ خلال النصف الثاني من العام مستوى 19.60 جنيه، لكنه أنهى العام عند مستوى 17.86 جنيه، اندبندنت عربية، خالد المنشاوى مقال بعنوان " الجنيه المصري مقابل الدولار في 37 شهرا... خسائر "كارثية" ومكاسب "صاروخية"،21ديسمبر 2019،
https://www.independentarabia.com/node/80511/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-37-%D8%B4%D9%87%D8%B1%D8%A7-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A8-%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%88%D8%AE%D9%8A%D8%A9

الشكل رقم (6)

نسبة التغير فى متوسط نصيب العامل من إجمالى التعويضات (بالقيمة الحقيقة) إجمالى الجمهورية

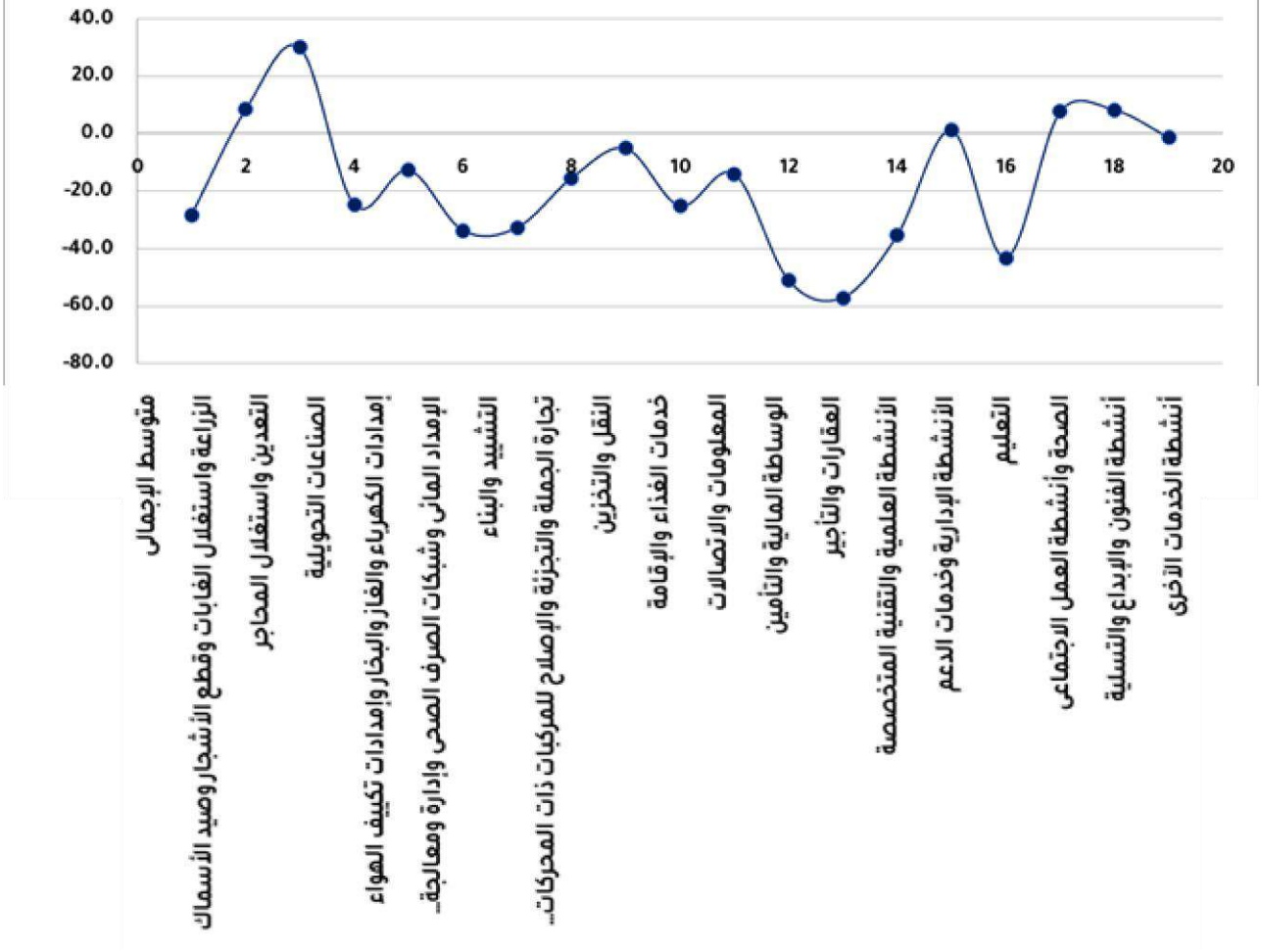

بقية الأنشـــطة وعددها 13 نشـــاط تقع تحت الخط الأفقى، مما يعنى أن التغير في النصـــيب الحقيقي للعامل من إجمالي التعويضات سالبًا، أي انخفضت قيمة الأجر الحقيقى.

كان في مقدمة الأنشـطة التي انخفض متوسـط نصـيبها الحقيقى[22] من إجمالي التعويضـات: العقارات والتأجير، تليها الوســاطة المالية والتأمين، ثم التعليم، والأنشــطة العلمية والتقنية المتخصــصــة، ثم الإمداد المائي وشـبكات الصـرف الصـحي ومعالجة النفايات، والتشـييد والبناء بمعدلات تغير: -57.1%، -51.2%، - 43.3%، - 35.5%، -33.7%، -32.8% على التوالي.

[22] - متوسط نصيب العامل المعدل أو الحقيقى هو متوسط النصيب الأسمى للعامل من إجمالي التعويضات مقسوم على CPI 2017 منسوبة لعام 2010

ويتضح من الشكل رقم (7) أن الوساطة المالية والتعدين واستغلال المحاجر تبادلا الوضع ما بين المرتبة الأولى والثانية، فيما بينهما في تعدادي 2012/2013 و 2017/2018. ففي التعداد الأول، كان العاملين في الوساطة المالية والتأمين يحصلون على أعلى متوسط حقيقى من إجمالي التعويضات وقدره 158713 جنيه سنوياً، بينما احتل العاملون في التعدين واستغلال المحاجر المرتبة الثانية بمتوسط قدره 76079 جنيه سنوياً. وفي التعداد الثاني، كان العاملون بالتعدين في القمة بقيمة 98891 جنيه سنوياً، تلاهم العاملون في الوساطة المالية بقيمة 77506 جنيه/ سنة.

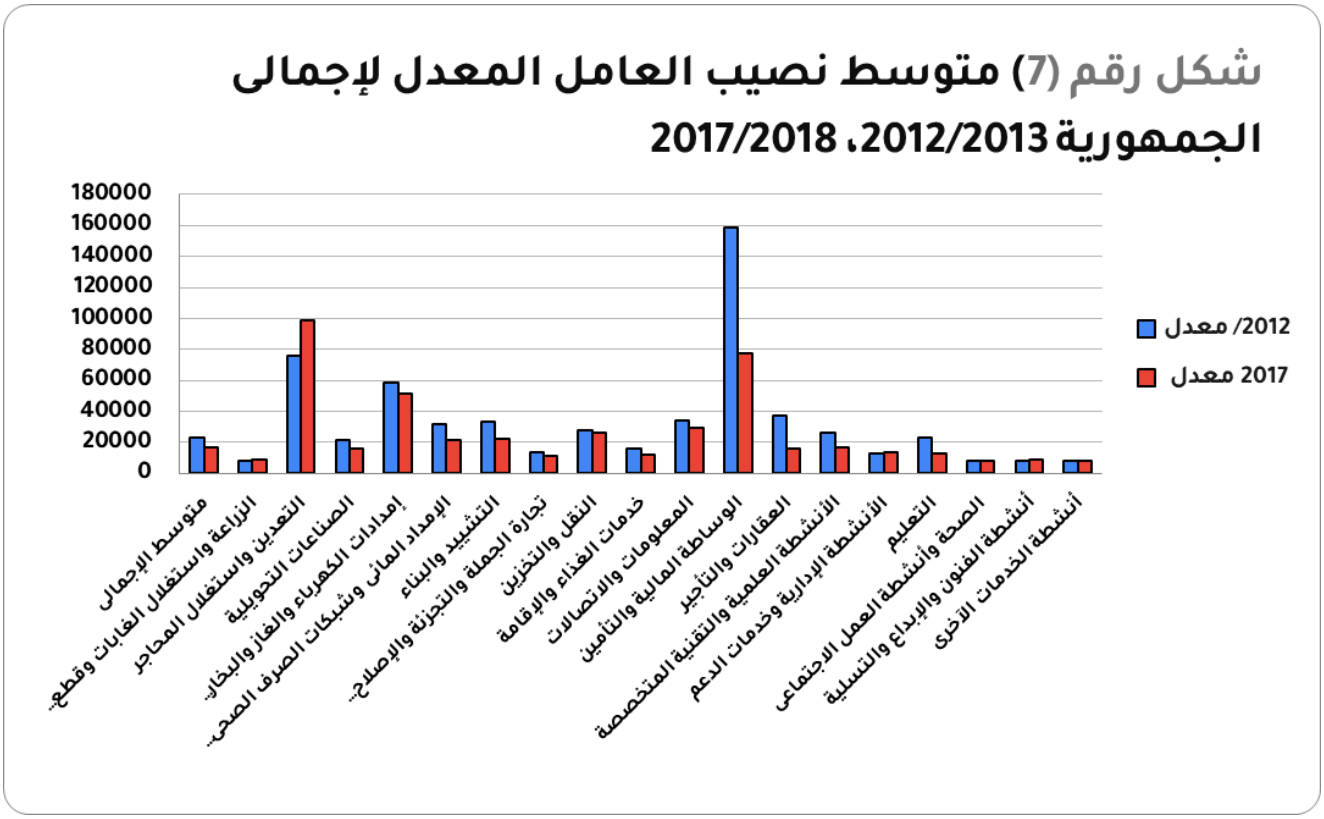

وفي القاع، كما يتضح من الشكل (7)، تبادلت 4 أنشطة فيما بينها موقع العاملين الحاصلين على أدنى التعويضات بفروق بسيطة، سواء في التعداد الأول أو الثانى.

ففي تعداد 2012/2013 كان ترتيب الأنشطة من الأقل إلى الأكبر في ذلك القاع كما يلي: العاملون بالصحة وأنشطة العمل الاجتماعي، يليهم العاملون بأنشطة الفنون والإبداع والتسلية، فالعاملون بأنشطة الخدمات الأخرى، فالعاملون بالزراعة، و يتقاضى العاملون في أقلهم 7750 جنيه سنوياً، ويتقاضى العاملون في أعلاهم 8520 جنيه سنوياً.

وفي تعداد 2017/2018، كان الترتيب التصاعدي من القاع كما يلي: أنشطة الخدمات الأخرى، والعاملون بالصحة، وأنشطة الفنون، والعاملون بالزراعة، ويحصل العاملون في أقلهم على 8207 جنيه، و يحصل العاملين في أعلاهم على 9238 جنيه سنويًا .

مما يعني أنه في تعداد 2012/2013 كان العاملون بالوساطة المالية يحصلون على 20.5 ضعف ما يحصل عليه العاملون في الصحة. وفي تعداد 2017/2018 كان العاملون في التعدين يحصلون على 12 ضعف ما يحصل عليه العاملون في الأنشطة الأخرى، و 11.9 ضعف ما يحصل عليه العاملون بالصحة.

ب- معدل التغير في المتوسط الحقيقي لنصيب العامل من إجمالي التعويضات، وكيفية توزيع أنصبة العاملين من إجمالي التعويضات بين الأنشطة المختلفة، بالنسبة للقطاع العام وقطاع الأعمال العام بالنسبة للقطاع العام، كان معدل التغير في ما يحصل عليه العامل من متوسط التعويضات أقل حدة، وإن كان سالبًا أيضاً بين تعدادي 2012/2013، 2017/2018 بقيمة (-10.7%).

وبالنظر في الشكل رقم (8) نلاحظ أن خمسة أنشطة كانت بها معدلات تغير موجبة، أعلاها نشاط الفنون والإبداع والتسلية بمعدل تغير 163.3%، وأقلها تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحرك بقيمة 10.7%.

ومن أكثر الانشطة المتأثرة سالبًا، كانت الأنشطة العلمية والتقنية بقيمة (-40.7%)، تلاها خدمات الغذاء والإقامة بمعدل تغير (-33.9%)، ثم التشييد والبناء بمعدل (-28.5%)، ثم الإمداد المائي بمعدل -28.2%.

شكل رقم (8)

معدل التغير(بالقيمة الحقيقة) لمتوسط ما يحصل عليه العاملين بالقطاع العام من إجمالى التعويضات ما بين التعدادين

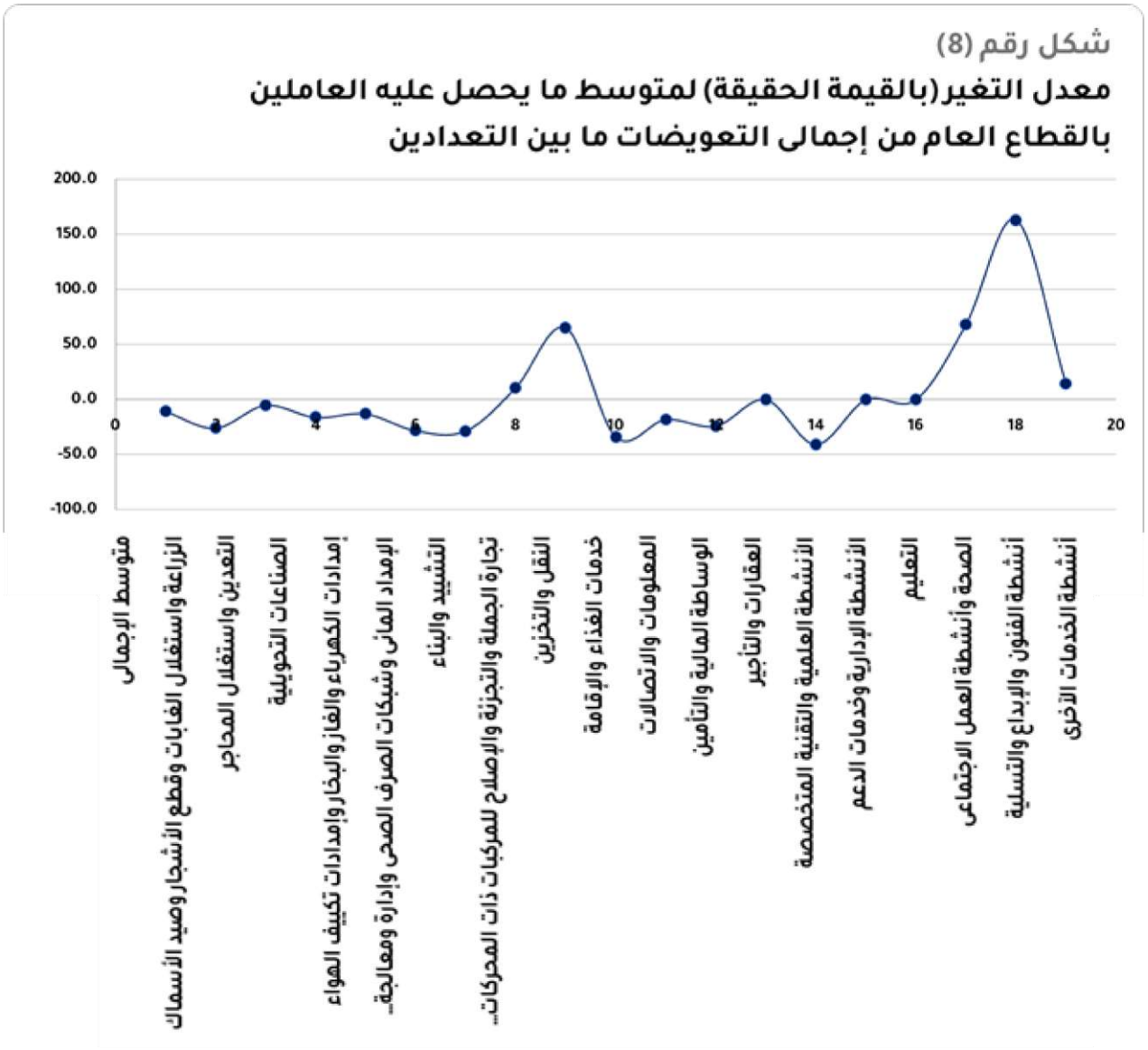

ومن الشكل رقم (9)، يتضح أن في تعداد 2012/2013، كانت أنشطة الفنون والإبداع والتسلية ثم الصحة من الأنشطة التي يحصل العاملين بها على أقل متوسط من التعويضات الحقيقية بقيمة 3811 جنيه، و 17178 جنيه في السنة على التوالي. لذا فرغم معدل التغير الكبير في متوسط التعويضات الحقيقية في أنشطة الفنون، إلا أنها ظلت من أقل المتوسطات. إذ أصبحت في تعداد 2017/2018 بقيمة 10034 جنيه، وأصبحت الصحة في المركز السادس من أسفل بقيمة 28896 جنيه في السنة.

وحدث في القطاع العام مثل ما حدث في إجمالي الجمهورية، من حيث تبادل نشاطي الوساطة المالية، والتأمين والتعدين واستغلال المحاجر للمركزين الأول والثاني في قمة التعويضات. وشغلت الوساطة المالية القمة في تعداد 2012/2013 بقيمة حقيقية 105624 جنيه سنويًا ، وأصبحت في تعداد 2017/2018 بقيمة 80275 جنيه سنويًا . وبينما كان العاملون في التعدين في المركز الثاني في التعداد الأول بقيمة 88305 جنيه سنويًا ، قفزوا في التعداد الثاني للمركز الأول بقيمة 83720 جنيه سنويًا .

وبذلك نجد أن العاملين بالوساطة المالية يحصلون على 27.7 ضعف ما يحصل عليه العاملون في الفنون والإبداع، و6 أضعاف العاملين بالصحة في تعداد 2012/2013. وفي تعداد 2017/2018، كان العاملون في التعدين واستغلال المحاجر يحصلون على 8.3 ضعف ما يحصل عليه العاملون بالفنون، و تقريباً ثلاثة أضعاف ما يحصل عليه العاملون بالصحة.

شكل رقم (9)

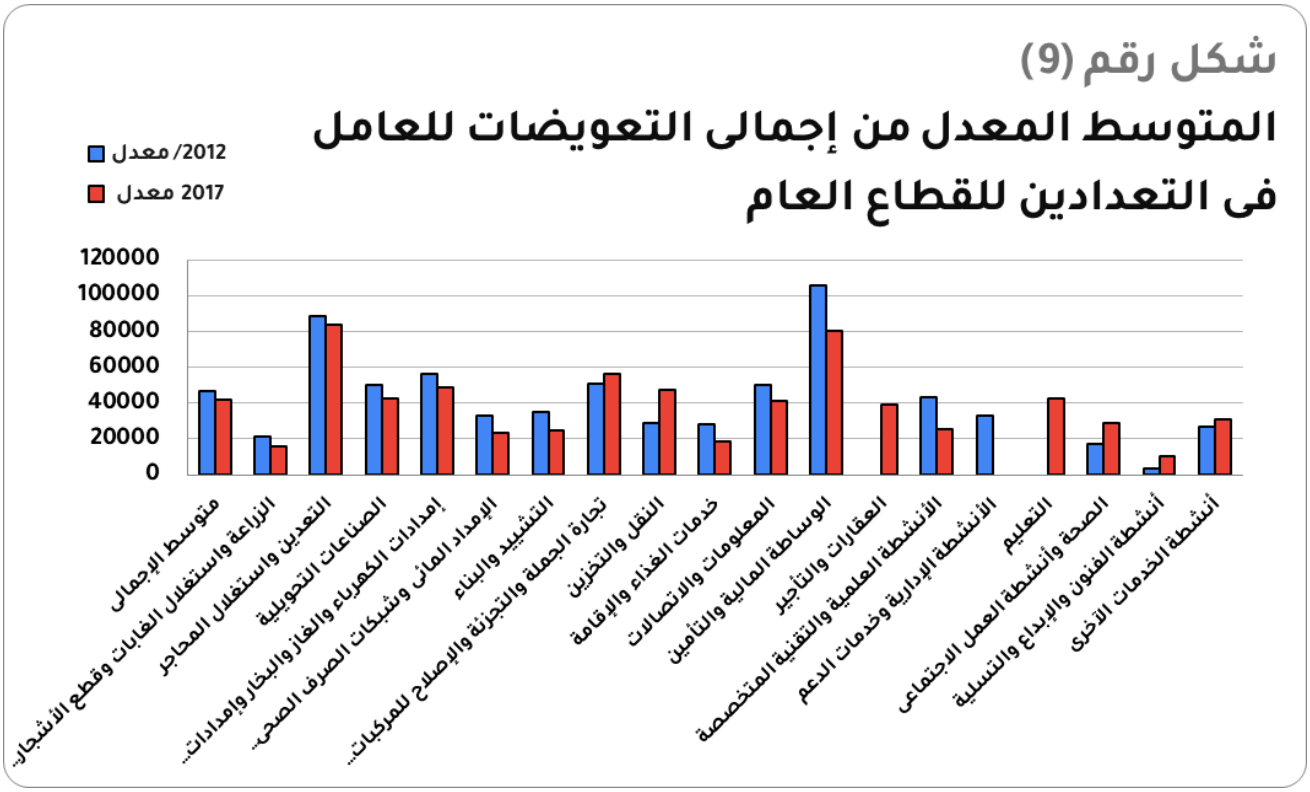

ج- معدل التغير في المتوسط الحقيقي لنصيب العامل من إجمالي التعويضات، وكيفية توزيع أنصبة العاملين من إجمالي التعويضات بين الأنشطة المختلفة، بالنسبة للقطاع الخاص

بالنسبة للقطاع الخاص، كان معدل التغير في المتوسط الحقيقي لنصيب العامل من إجمالي التعويضات (-25.2%).

وكما في الشكل رقم (10)، يظهر أن 5 أنشطة فقط زاد نصيب العاملين بها، أما بقية الأنشطة، وعددها 13، خسر العاملون بها في كثير من الأحيان جزءًا كبيرًا مما كانوا يحصلون عليه من إجمالي التعويضات.

وكانت الوساطة المالية والتأمين من أكثر الأنشطة انخفاضاً في متوسط التعويضات الحقيقية، بمعدل (-65%)، تلتها العقارات والتأجير بمعدل (-61.1%)، ثم التعليم بمعدل (- 43.5%)، ثم النقل والتخزين بمعدل (- 39.4%).

وكانت أكبر الزيادات في التعدين واستغلال المحاجر بمعدل 39.3%، تلتها الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك 18.1%.

شكل رقم (10)

معدل التغير(بالقيمة الحقيقة) فى نصيب العامل من إجمالى التعويضات للقطاع الخاص بين تعدادى 2012/2013 و 2016/2017

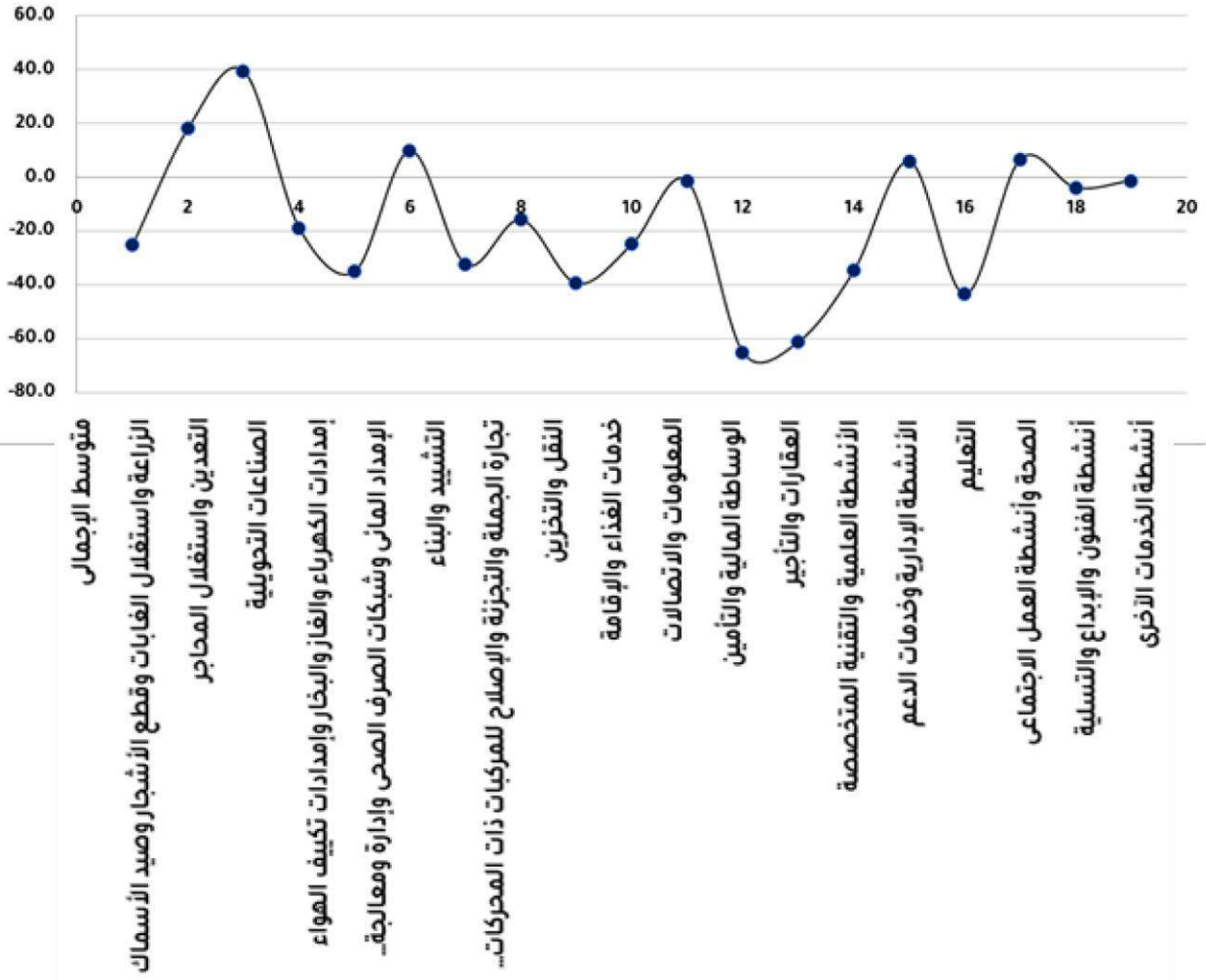

بالنظر في الشكل رقم (11)، نجد أن العاملين في الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي يحصلون على أقل المتوسطات في تعداد 2012/2013 بقيمة 7684 جنيه سنويًا، تلتها الزراعة بقيمة 7746 جنيه. وفي تعداد 2017/2018، ظلت الصحة من أقل المتوسطات الحقيقية بقيمة 8197 جنيه، وكانت الزراعة في المركز الرابع من أقل المتوسطات بقيمة 9147 جنيه سنويًا.

وفي القطاع الخاص دخلت إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات تكييف الهواء في المنتصف ما بين قطاعي القمة. وكان للوساطة المالية أكبر المتوسطات الحقيقية في التعداد الأول بقيمة 217361 جنيه، ثم إمدادات الكهرباء بقيمة 145823 جنيه، فالتعدين واستغلال المحاجر بقيمة 73192 جنيه سنوياً. وأنعكس ذلك الاتجاه على الثلاثة أنشطة في التعداد الأخير بحيث أصبحت 101954 جنيه، 94637 جنيه، 76018 جنيه سنويًا للتعدين ثم إمدادات الكهرباء، ثم الوساطة المالية.

شكل رقم (11) المتوسط المعدل لنصيب العامل من إجمالى التعويضات فى التعدادين للقطاع الخاص

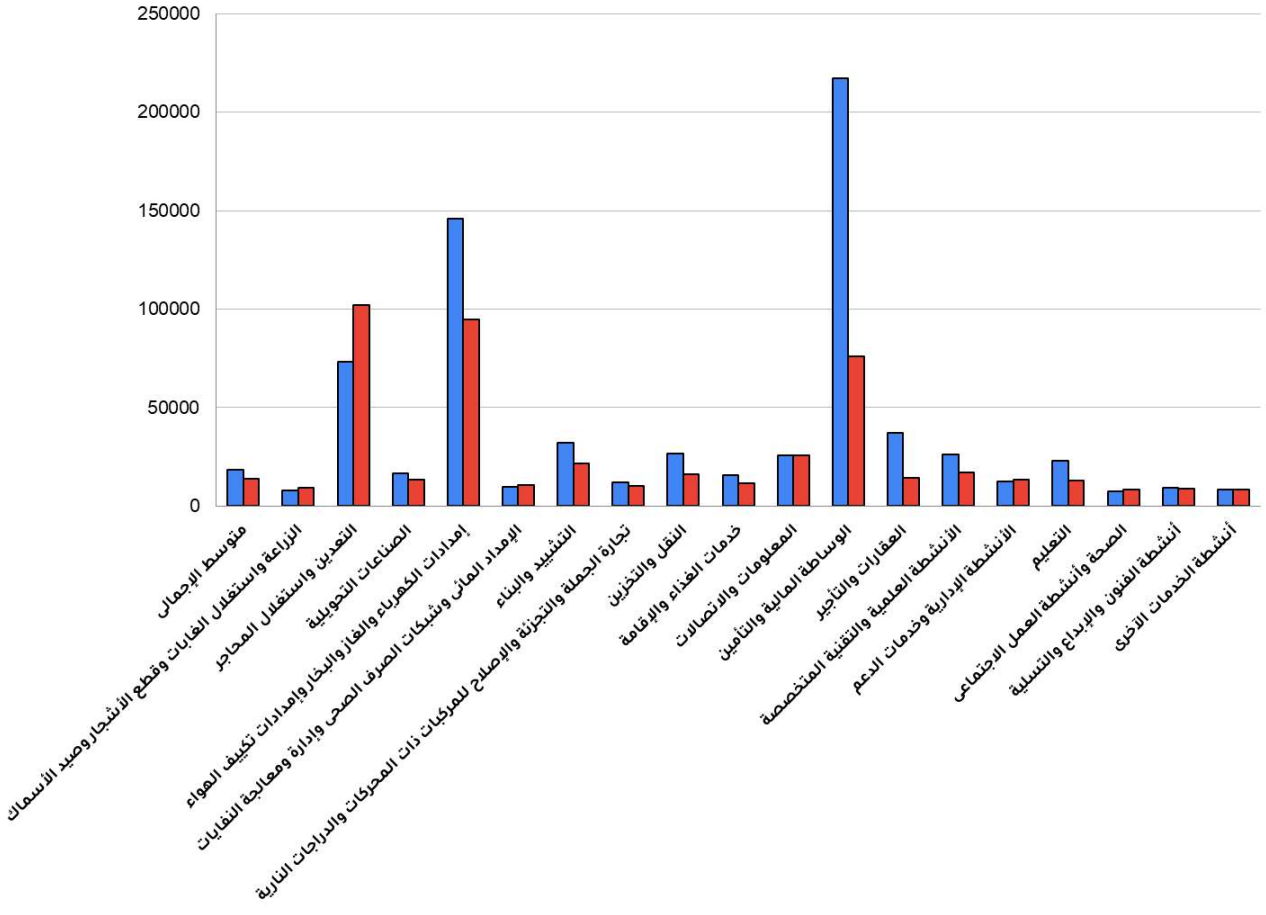

بذلك كان العاملون بالوساطة المالية يحصلون على 19 ضعف ما يحصل عليه العاملون بالصحة في تعداد 2012/2013. وفي تعداد 2017/2018، يحصل العاملون في قطاع التعدين على 12.4 ضعف ما يحصل عليه العاملون في الصحة.

د- كيفية توزيع أنصبة العاملين من إجمالي التعويضات بين الأنشطة المختلفة بالنسبة للقطاع غير الرسمي 2017/2018

بالنظر إلى الشكل رقم (12)، نستطيع بسهولة ملاحظة أن التفاوتات بين متوسطات أنصبة العاملين بالقطاع غير الرسمي من إجمالي التعويضات في الأنشطة المختلفة ليس كبيرًا.

المتوسط الإجمالي للنصيب المعدل للعامل من إجمالي التعويضات هو 8315 جنيه سنوياً، يحصل العاملين في الإمداد المائي على أعلى الأنصبة من إجمالي التعويضات بقيمة 9640 جنيه سنوياً، بينما كانت أقل الأنصبة في الصحة بقيمة 4295 جنيه سنوياً. مما يعنى أن العاملين ممن يحصلون على أعلى الأنصبة يحصلون على 2.2 ضعف أقلها.

شكل رقم (12) المتوسط المعدل لنصيب العامل من إجمالى التعويضات 2017/ 2018 فى القطاع غير الرسمي

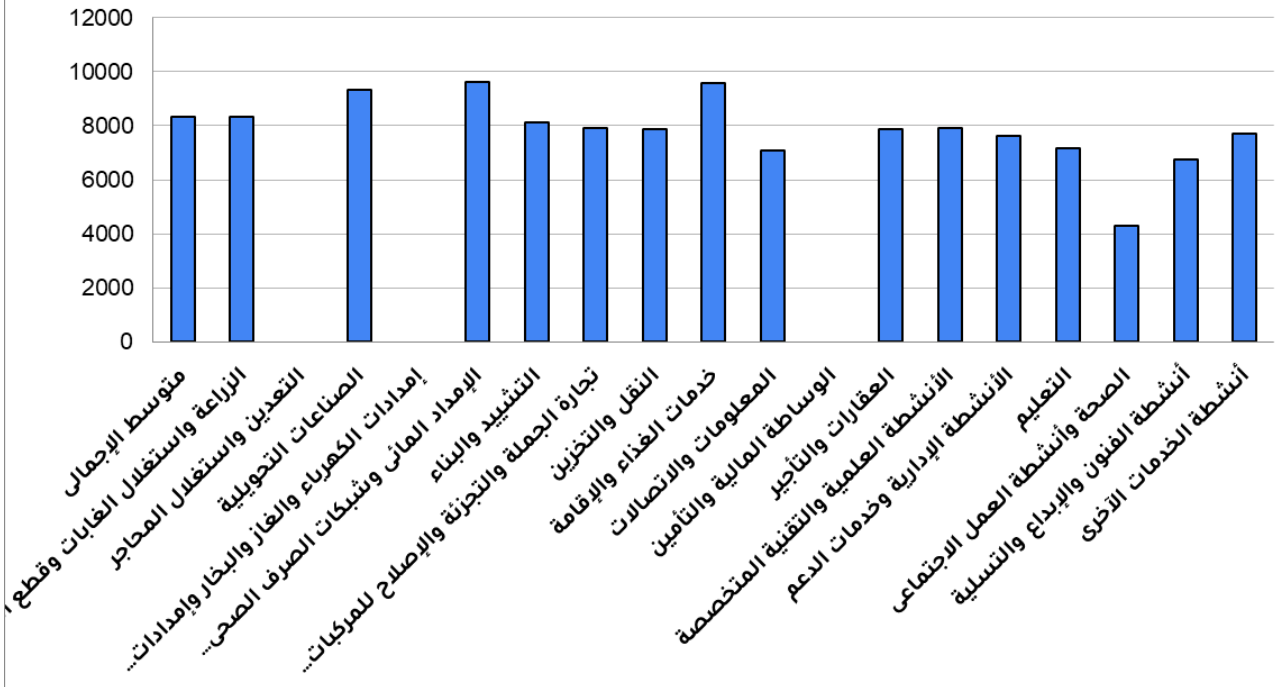

هـ- كيفية توزيع المتوسط المعدل لنصيب العامل من إجمالي التعويضات على الأنشطة داخل القطاعات طبقاً للملكية

في الشكل رقم (13) الخاص بالمتوسط المعدل لنصيب العامل من إجمالي التعويضات في القطاعات الثلاثة حسب الملكية في تعداد 2012/2013، تتصدر الوساطة المالية والتأمين قمة الهرم في القطاعات الثلاثة، يليها التعدين واستغلال المحاجر ثم إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات تكييف الهواء (تأتي إمدادات الكهرباء قبل التعدين بالنسبة للقطاع الخاص فقط). وفي قاعدة الهرم، كانت أنشطة

الفنون والإبداع والتسـلية، والصـحة وأنشـطة العمل الاجتماعي، والزراعة واسـتغلال الغابات وقطع الأشجار، وكذلك تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحرك فيما عدا القطاع العام بها.

ويحصـل العاملون في الوسـاطة المالية في القطاع الخاص على أعلى متوسـط معدل من إجمالي التعويضات بقيمة 217361 جنيه سـنوياً، بينما يحصـل العاملون في أنشـطة الفنون بالقطاع العام على أقل المتوسـطات في تعداد 2012/2013 بقيمة 3811 جنيه سـنوياً. بما يعنى أن متوسـط نصـيب العامل في الوساطة المالية من إجمالي التعويضات 57 ضعف متوسط نصيب العامل في الفنون.

شكل رقم (13)

القيمة الحقيقية لمتوسط نصيب العاملين من إجمالى التعويضات فى القطاعات الثلاث

2017/2018

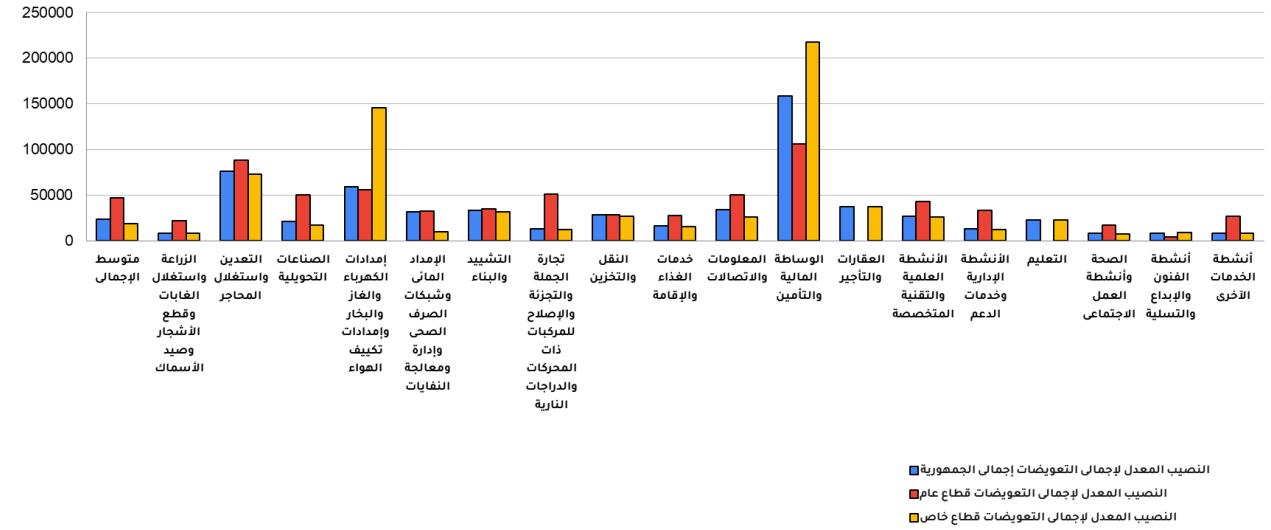

وفيما يخص بيانات تعداد 2017/2018 بالنظر في الشـكل رقم (14)، ظلت الأنشـطة الثلاثة على قمة الأنصـبة (في القطاعات الثلاثة: إجمالي الجمهورية، العام، والخاص، ولا وجود للقطاع غير الرسـمي في تلك الأنشـطة)، بدأً بالتعدين وأنتهاءاً بإمدادات الكهرباء (قيمة ما يحصـل عليه العاملون بإمدادات الكهرباء بالقطاع الخاص أعلى مما يحصـل عليه العاملون بالتأمين بالقطاع الخاص)، مروراً بالتأمين. وأقل الأنصبة في الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي في القطاع غير الرسمي بقيمة 4246 جنيه سنوياً، بينما أعلى الانصبة على الأطلاق في التعدين واستغلال المحاجر في القطاع الخاص بقيمة 101954 جنيه سـنوياً. بما يعنى أن العاملين بالمحاجر بالقطاع الخاص يحصـلون على 24 ضـعف ما يحصـل عليه العاملون بالصحة بالقطاع غير الرسمي.

شكل رقم (14)

القيمة الحقيقية لنصيب العاملين من إجمالى التعويضات فى القطاعات الأربعة 2017/2018

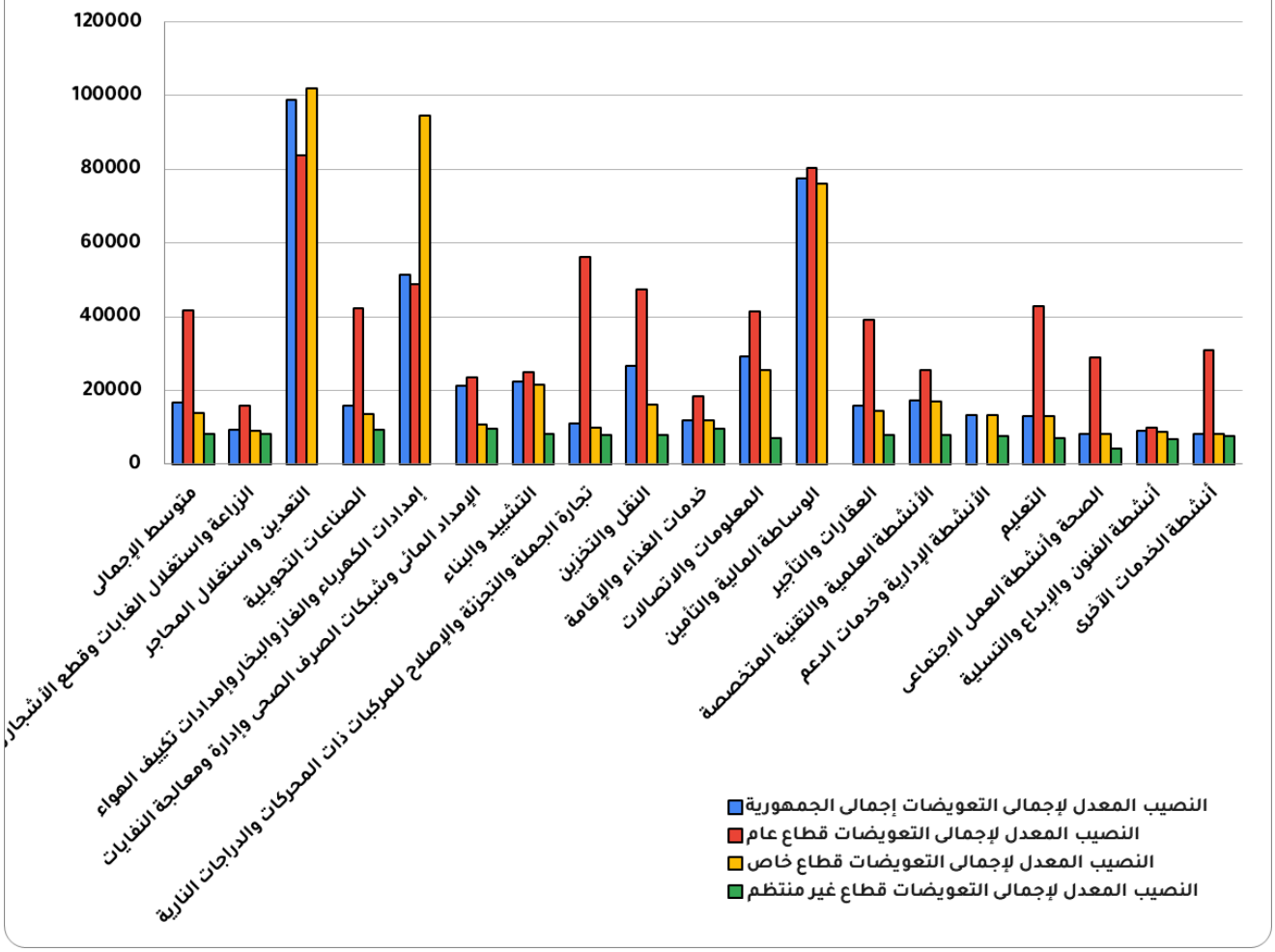

خلاصة (1)

وبالنسبة لمستوى متوسط الأجور الشهرية الحقيقية موزعة بالنسبة للمهن 2017/2018، فسواءًا في القطاع العام أو قطاع الأعمال العام والخاص، وبالتالي الإجمالي، أن عمال التشـــغيل وعمال الخدمات الفنية أو عمال البيع أو مشـــتغلين آخرين في قاعدة هرم الأجور، بينما يوجد في القمة المديرين في كل القطاعات، يليهم الأخصـــائيون والفنيون، ثم الملاحظون والمشـــرفون، فالإداريون والكتبة. مما قد يعكس مستوى المهارات والتعليم. ووجدنا أصحاب المنشأة العاملين بها، سواء في الإجمالي العام أو القطاع الخاص، ثالث الفئات الأقل أجراً.

أما في القطاع غير الرســـمي، تهدر المهارات والتعليم، حتى أننا نجد أن أدنى الأجور يحصـــل عليها الملاحظون والمشرفون، ثم الأخصائيون والفنيون، وفي المرتبة الرابعة الإداريون والكتبة.

وبالنسبة لتفاوت الأجور بين أعلى الأجور وأقلها، كان أعلى مستوى له في إجمالي الجمهورية، ثم القطاع الخاص، فالقطاع العام وأقلها في القطاع غير الرسمي.

وتوجد أعلى مســـتويات الأجور في القطاع العام، وأقلها بالقطاع غير الرســـمي. وتتعدى أدنى الأجور في القطاع العام ثلاثة أضـعاف أدناها في القطاع غير الرسـمي. بينما تتعدى أعلى الأجور في القطاع العام سـبعة أضـعاف أعلاها في القطاع غير الرسـمي. وتتعدى أعلى الأجور في القطاع العام 12 ضـعف أدنى الأجور في القطاع غير الرســـمي. مما يعكس زيادة التفاوت في الأجور في المهن التي يحصـــل العاملين بها على أجور أعلى.

بالنســـبة لمعدل التغير في متوســـط ما يتقاضـــاه العاملون من إجمالي التعويضـــات خلال الخمســـة سـنوات، فقد انخفضـت القيمة الحقيقية لمتوسـط ما يتقاضـاه العاملون في الإجمالي أيا كانت شـكل الملكية. ولكن إزداد الانخفاض في القطاع الخاص عنه في القطاع العام. وقل التفاوت بين متوسـط ما يتقاضاه العاملون في الأنشطة المختلفة، متأثراً بشكل أكبر بانخفاض ملحوظ فيما يتقاضاه العاملون في قمة هرم من مســـتحقات. ومن ناحية أخرى، ازداد التفاوت بين ما يتقاضـــاه العاملون في القطاع العام والقطاع الخاص.

وبالنظر للقطاعات الثلاثة مصـنفة طبقاً للملكية، نرى أن أكبر تفاوت ما بين أدنى المتوسـطات وأعلاها لنصـيب العامل من إجمالي التعويضـات كان في القطاع العام في تعداد 2012/2013 بقيمة 27.7 ضـعف تلاه إجمالي الجمهورية بقيمة 20.5 ضـعف وأخيراً القطاع الخاص بقيمة 19 ضـعف. لكن هذا الترتيب قد انعكس في تعداد 2017/2018، فكان أكبر تفاوت في القطاع الخاص بقيمة 12.4 ضـــعفًا. وتلاه إجمالي الجمهورية بقيمة 12 ضـعفًا وأخيراً القطاع العام بقيمة 8.3 ضـعف، وأخيرا القطاع غير الرسـمي بقيمة 2.2 ضعف.

ظل هناك تفاوت بين متوسط نصيب العاملين من إجمالي التعويضات بالقطاع الخاص وما يتقاضاه العاملون بالقطاع العام. وفي تعداد 2012/2013 كان متوسط ما يتقاضاه العاملون بالقطاع العام 2.5 ضعف ما يتقاضاه العاملون بالقطاع الخاص تقريباً. وفي تعداد 2017/2018، كان متوسط ما يتقاضاه العاملون بالقطاع العام أكثر من 3 أضعاف ما يتقاضاه العاملون بالقطاع الخاص.

بالنظر لمتوسط نصيب العاملين من إجمالي التعويضات في الأنشطة عبر القطاعات طبقاً للملكية، وجدنا تفاوتًا كبيرًا بين المتربعين على قمة الهرم، و القابعين في سفحه. فعلى الرغم من أن هناك 3 أنشطة تحتل قمة الهرم بالتعدادين في القطاعات الثلاثة (نظرا لعدم وجود تلك الأنشطة في القطاع غير الرسمي)، تتبادل فيما بينها المراكز، إلا أن أعلى الأنصبة على الإطلاق في التعدادين كان لنشاطين في القطاع الخاص. ففي تعداد 2012/2013، كانت الوساطة المالية بالقطاع الخاص في القمة، وقطاع الفنون في القطاع العام في القاع، بحيث يحصل العاملون في الوساطة المالية على 57 ضعف ما يحصل عليه العاملون في الفنون. وفي تعداد 2017/2018، كان التعدين في القطاع الخاص في القمة، ويحصل العاملون فيه على 24 ضعف ما يحصل عليه العاملون في الصحة في القطاع غير الرسمي.

وفي تعداد 2017/ 2018، كان التفاوت في أنصبة العاملين من إجمالي التعويضات مضاعفاً عشرات المرات مما عليه الوضع بالنسبة للأجور النقدية. مما يعنى مضاعفة التمييز لدرجة كبيرة حالياً وفي المستقبل. حيث أن إجمالي التعويضات يدخل بها، بالإضافة للأجور النقدية، حصص التأمينات ومزايا عينية أخرى.

2- حصة العمل، وإنتاجية العامل

أولاً: حصة العمل من القيمة المضافة

أ- التغير في حصة العمل من القيمة المضافة بين تعدادي 2012/2013، 2017/2018

في الشكل رقم 15، الذي يوضح التغير في حصة العمل من القيمة المضافة في القطاعات حسب الملكية (إجمالي وعام وخاص)، كانت أنشطة الخدمات الأخرى بالقطاع العام من أعلى قيم التغير بالموجب بقيمة 9.58777. وأنشطة الخدمات الأخرى بالقطاع الخاص من أقلها بقيمة -9.73290. و كما يظهر في الشكل، كانت بقية الأنشطة قريبة جداً من خط الصفر سواء بالإيجاب أو السلب. ونلاحظ ما يبدو في الشكل وكأنه تماثل ما بين قيم التغير في حصة العمل في القطاع الخاص والعام، في حين أن محور التماثل الصفر. فمثلاً في أنشطة الفنون والإبداع كان التغير في حصة العمل بالقطاع العام 0.77461، وفي القطاع الخاص (-0.66142)، وكان في الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي 0.60351، (-0.53664) على التوالي، وفي الأنشطة العلمية 0.14528، (-0.23337)، وفي تجارة الجملة والتجزئة (-0.62518)، 0.70082.

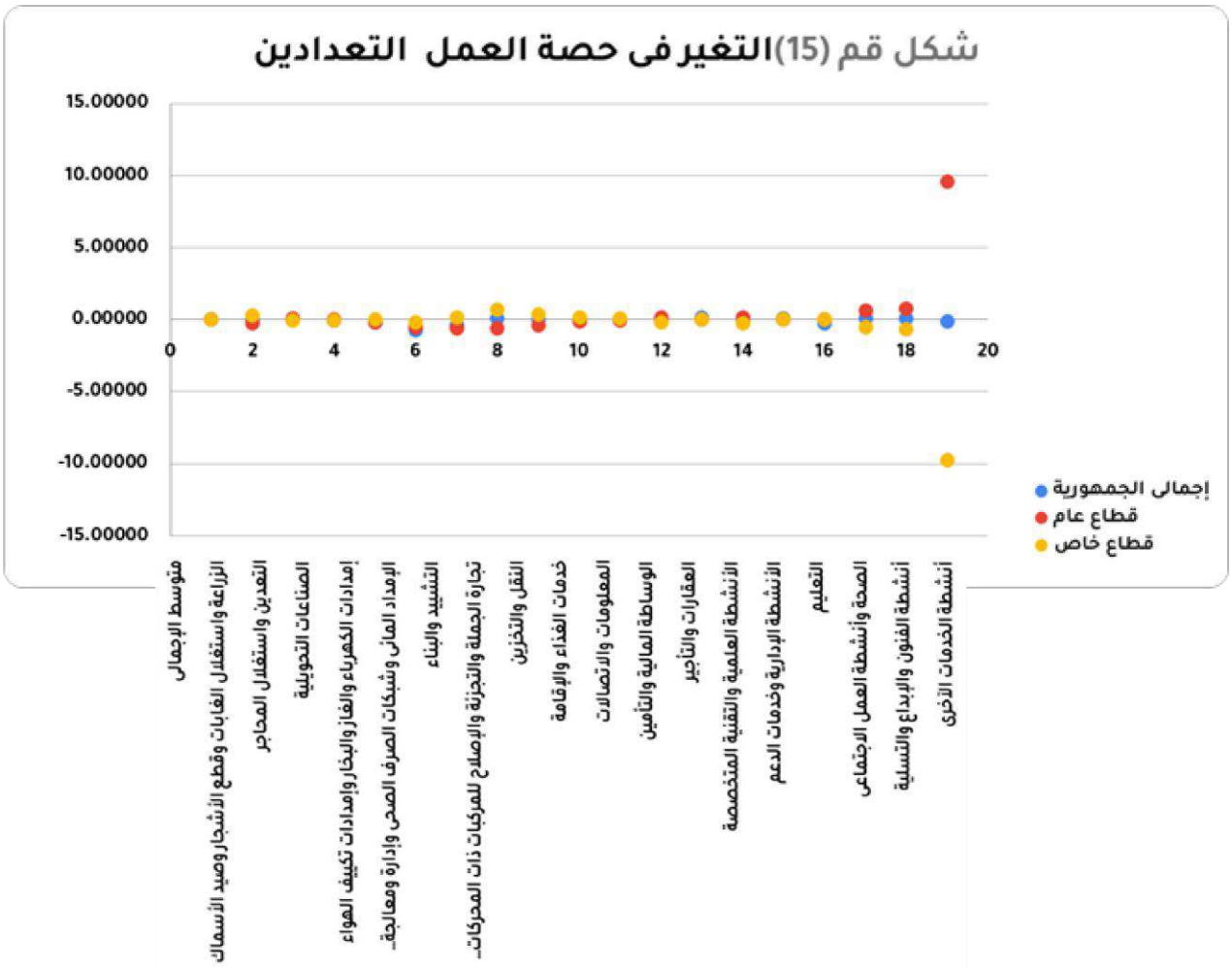

يوضح الشكل رقم (16) معدل التغير في حصة العمل لإجمالي الجمهورية. وكان أقل معدلات التغير في الإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي بقيمة (- 0.70920)، يليه التشييد والبناء بمعدل (-0.39195). وأعلى معدل تغير في العقارات والتأجير بمعدل 0.15485، يليه أنشطة الفنون والإبداع والتسليه 0.11319. وكان التغير في الصناعات التحويلية بقيمة (-0.02254)، والتغير في الزراعة واستغلال الغابات وصيد الأسماك بقيمة 0.02587.

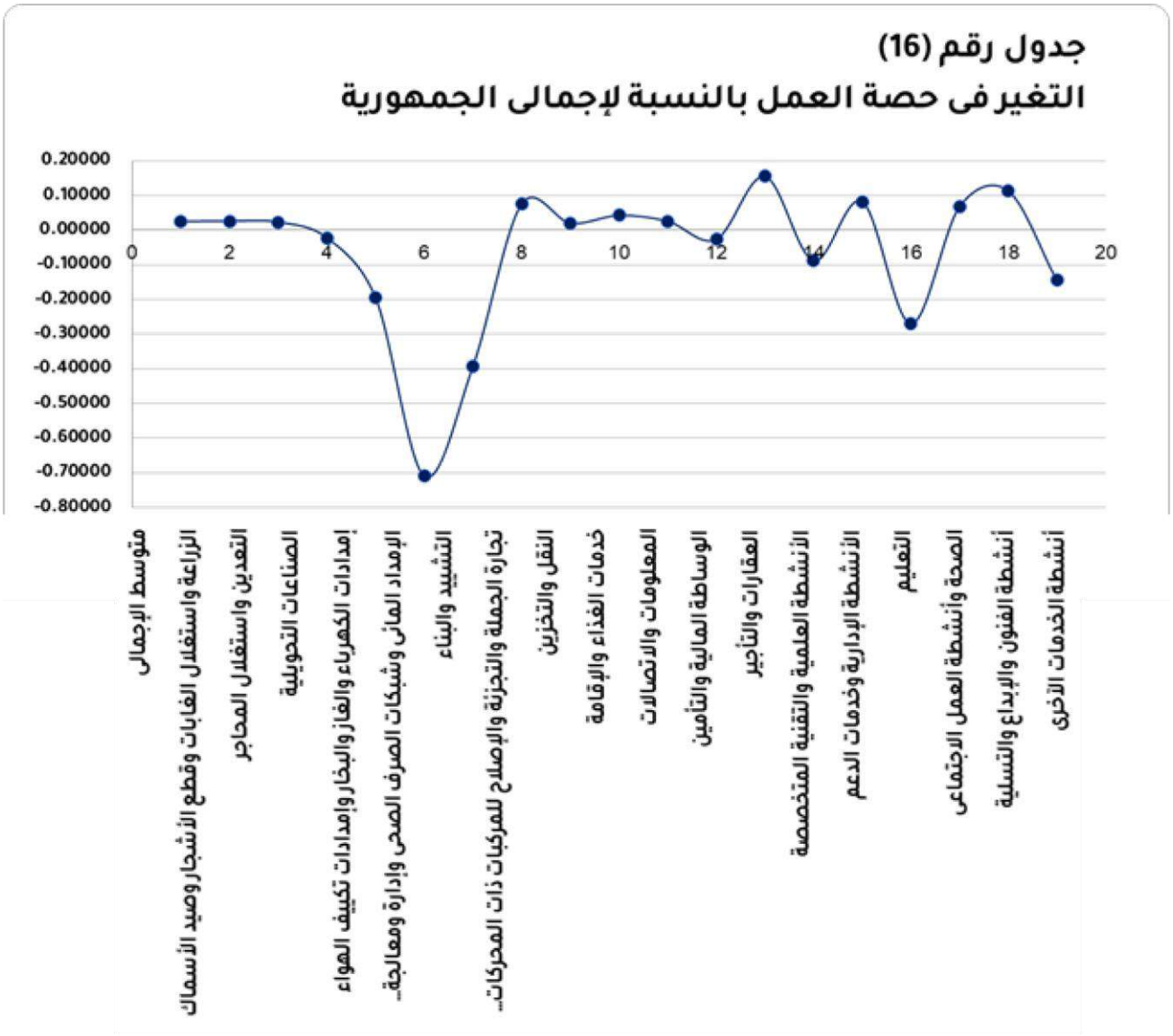

وفي الشكل رقم (17)، كانت أعلى معدلات التغير في حصة العمل في القطاع العام وقطاع الأعمال العام كما سبق أن ذكرنا في أنشطة الخدمات الأخرى، تلى ذلك أنشطة الفنون والإبداع والتسليه بقيمة 0.77461 ، وأقلها في تجارة الجملة والتجزئة بقيمة (-0.62518)، تلاها قطاع التشييد والبناء بقيمة (-0.56186). وكان التغير في حصة العمل في الصناعات التحويلية قدره 0.02197، وفي الزراعة واستغلال الغابات والصيد (-0.27934).

جدول رقم (17)

التغير فى حصة العمل بالقطاع العام والخاص

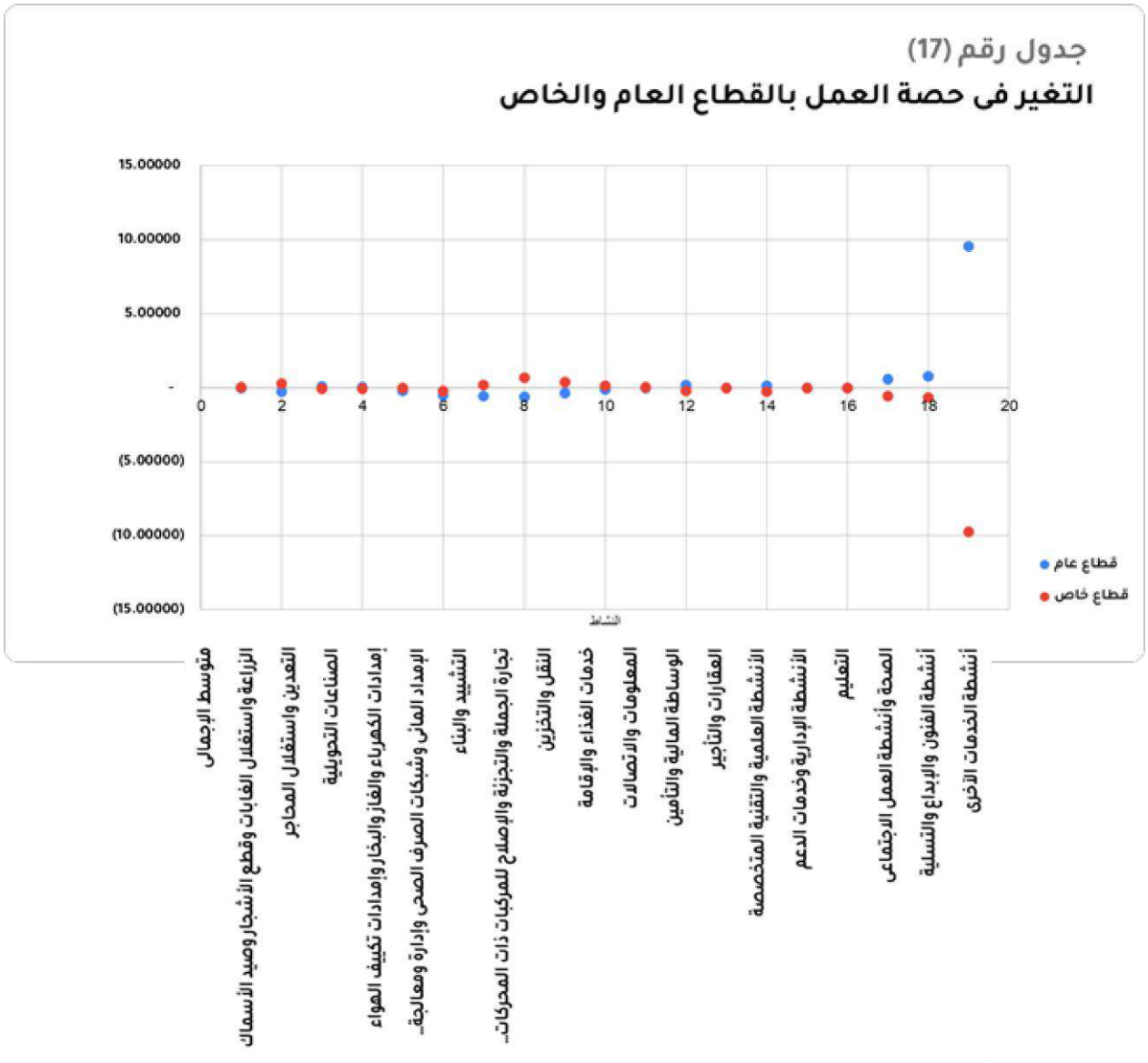

في القطاع الخاص كما هو واضح في شكل (15)، كانت أعلى معدلات التغير في تجارة الجملة والتجزئة بقيمة 0.70082، تلاها النقل والتخزين بقيمة 0.38846. وأقلها في أنشطة الخدمات الأخرى، يليها أنشطة الفنون والإبداع والتسلية بقيمة (-0.66142). وكان التغير في حصة العمل في الصناعات التحويلية قدره (-0.04452)، وفي الزراعة واستغلال الغابات والصيد (-0.30521).

ب- حصص العمل من القيمة المضافة في تعداد 2012/2013

في تعداد 2012/2013، كانت حصة العمل لإجمالي الجمهورية 0.2087، وللقطاع العام 0.3155، وللخاص 0.1798. ولم نجد في هذا التعداد احصائيات عن القطاع غير الرسمي لحساب حصة العمل، كما لم نستطع حساب إنتاجية العامل[23].

[23] - ذلك لعدم نشر كل مجلدات التعداد حتى بالنسبة للمشتركين بمقابل مادي، وعدم وضوح أرقام الإحصائيات الواردة في بعض مما هو منشور.

في الشـكل رقم (18)، كانت أقل حصـص العمل في القطاعات الثلاثة، في التعدين واسـتغلال المحاجر بالقطاع الخاص بنسـبة 0.0145. مما أدى إلى أن يكون نفس القطاع بالنسـبة لإجمالي الجمهورية في المرتبة الثانية بقيمة 0.0183، وإن كان نصـيب العمل في القطاع العام بها ليس الأقل، فالتعدين في القطاع العام ثالث أقل حصـة للعمل بقيمة 0.2739. وأتى في المرتبة الثانية من أسـفل العقارات والتأجير بالنسـبة لإجمالي الجمهورية والقطاع الخاص (حيث لا يوجد ذلك النشـاط في القطاع العام)، بقيمة 0.0402 لكل منهما.

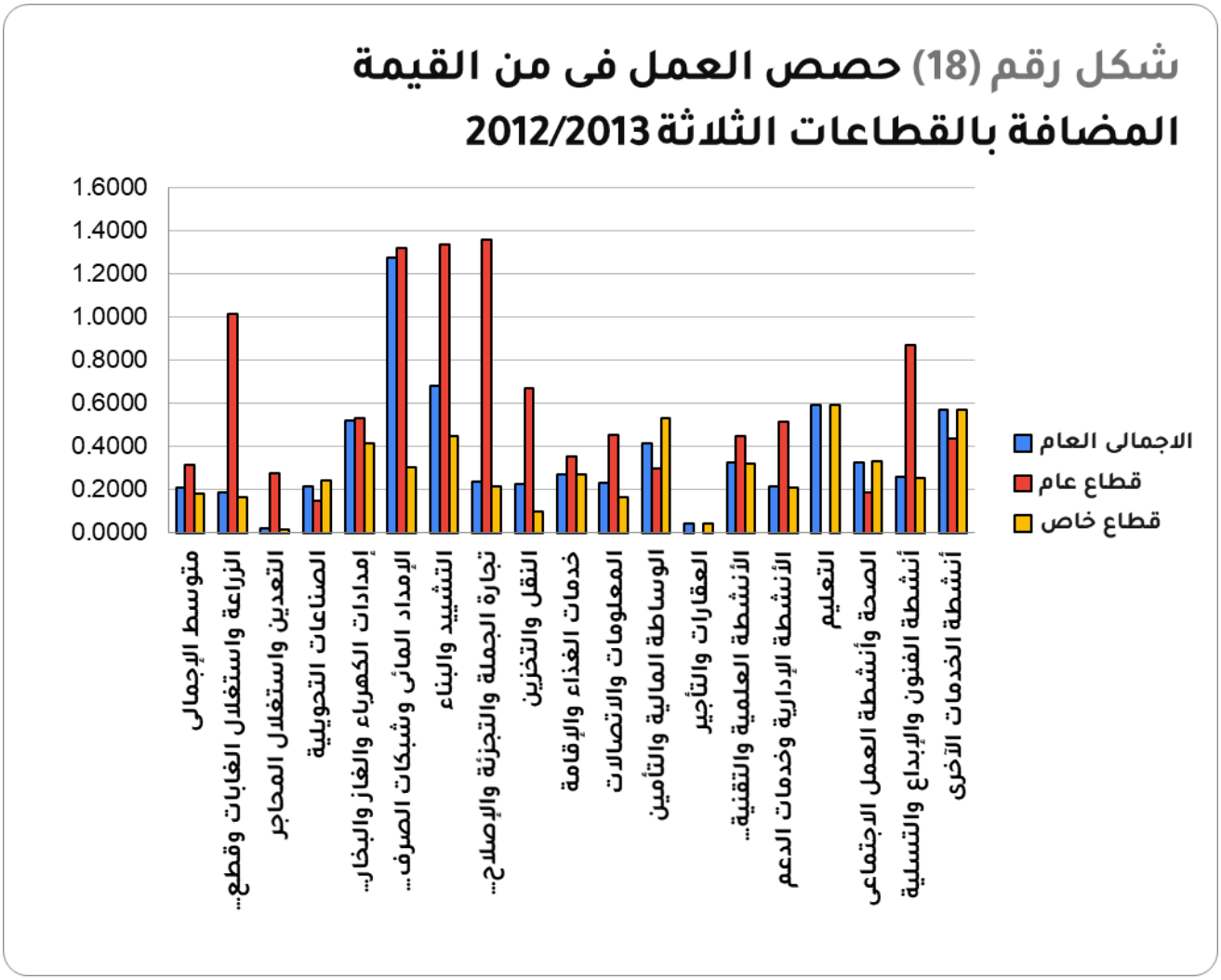

تعتبر تجارة الجملة والتجزئة بالقطاع العام على قمة حصـص العمل بقيمة 1.3551، وأن كانت حصـة العمل بالنسبة للقطاع الخاص وإجمالى الجمهورية ليست أعلى القيم.

بالنظر داخل كل قطاع على حدة في الشـكل رقم (18) بدءًا من الإجمالي العام، نجد أن حصـة أجور العاملين بالإمداد المائى فى القمة بقيمة 1.2718، يليها التشـييد والبناء بقيمة 0.6789. بينما كانت أقل حصة في التعدين، يليها العقارات والتأجير بقيمة، 0.0183، 0.0402 على التوالي. وتأتي الزراعة واستغلال الغابات كأقل ثالث حصة للأجور بقيمة 0.1843، والصناعات التحويلية كأقل خامس حصة للأجور بقيمة 0.2164.

وفي القطاع العام، كانت أعلى الحصـــص في العمل بتجارة الجملة والتجزئة بقيمة 1.3551، يليها الإمداد المائي ثم التشييد والبناء، بقيم 1.3551 و 1.3341 على التوالي. بينما كانت الحصص الأقل في الصناعات التحويلية بقيمة 0.1468، يليها الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي بقيمة 0.1842.

وفي القطاع الخاص، كانت أعلى الحصـــص في التعليم تليها أنشـــطة الخدمات الأخرى بقيمة 0.5912، 0.5710، وأقل الحصـــص في التعدين يليها النقل والتخزين بقيم 0.0145، 0.0998 على التوالي. بينما كانت ثالث أقل حصة للعمل في الزراعة واستغلال الغابات بقيمة 0.1648، و الصناعات التحويلية في المركز السابع من أسفل بقيمة 0.2430.

ج- حصص العمل من القيمة المضافة في تعداد 2018/
2017كانت حصة العمل بالنسبة لمتوسط الإجمالي العام في تعداد 2017/2018 للقطاعات الأربعة هي: 0.2334، 0.31451، 0.2130، 0.3411 في إجمالي الجمهورية، القطاع العام وقطاع الأعمال العام، القطاع

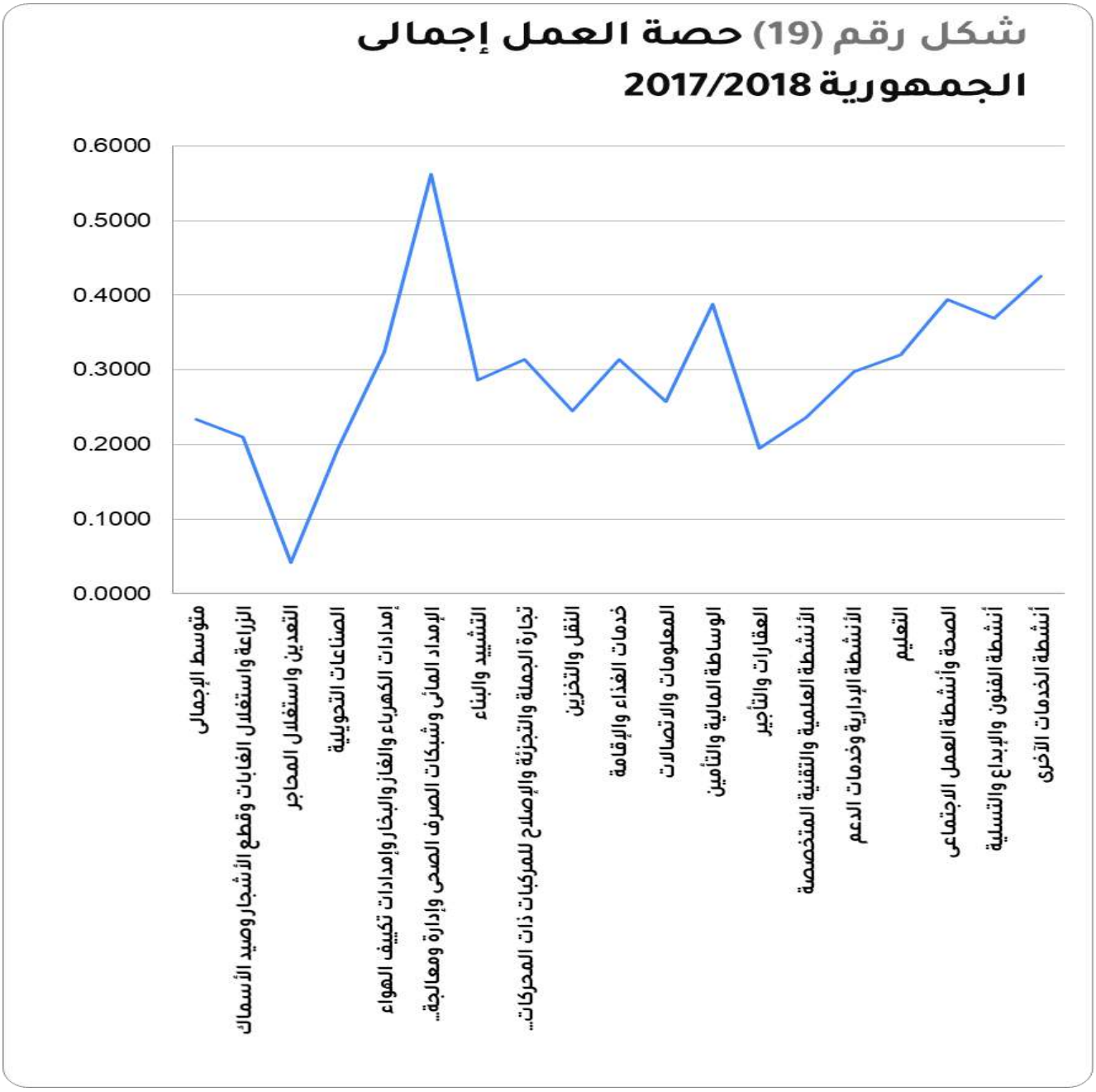

الخاص و القطاع غير الرسـمي على التوالي. وكانت أعلى الحصـص على الإطلاق في أنشـطة الخدمات الأخرى بالقطاع العام 10.0218، وأقلها على الإطلاق التعدين واستغلال المحاجر بالقطاع الخاص بقيمة 0.0362.

وفي الشكل رقم (19) الخاص بحصة العمل بالنسبة لإجمالي الجمهورية، نجد في قمة المنحنى حصة العمل في الإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي ومعالجة المخلفات بقيمة 0.5626، تليها أنشطة الخدمات الأخرى بقيمة 0.4259. و تقبع في قاع المنحنى حصة عمل العاملين في التعدين واستغلال المحاجر بقيمة 0.0413، تليها الصناعات التحويلية بقيمة 0.1938، وتقع الزراعة في المرتبة الثالثة من الأسفل بقيمة 0.2102.

وفي الشكل رقم (20) الخاص بالعاملين بالقطاع العام وقطاع الأعمال العام، تحتل الخدمات الأخرى القمة في حصة العمل بفرق شاسع عن الأنشطة الاخرى بقيمة 10.02185. وتليها أنشطة الفنون والإبداع والتسلية بقيمة 1.64549. وتقبع الصناعات التحويلية في أسفل منحنى حصة الأجور بقيمة 0.16873. بينما تحتل الزراعة واستغلال الغابات المركز الخامس من أعلى بقيمة 0.7346.

شكل رقم (20)

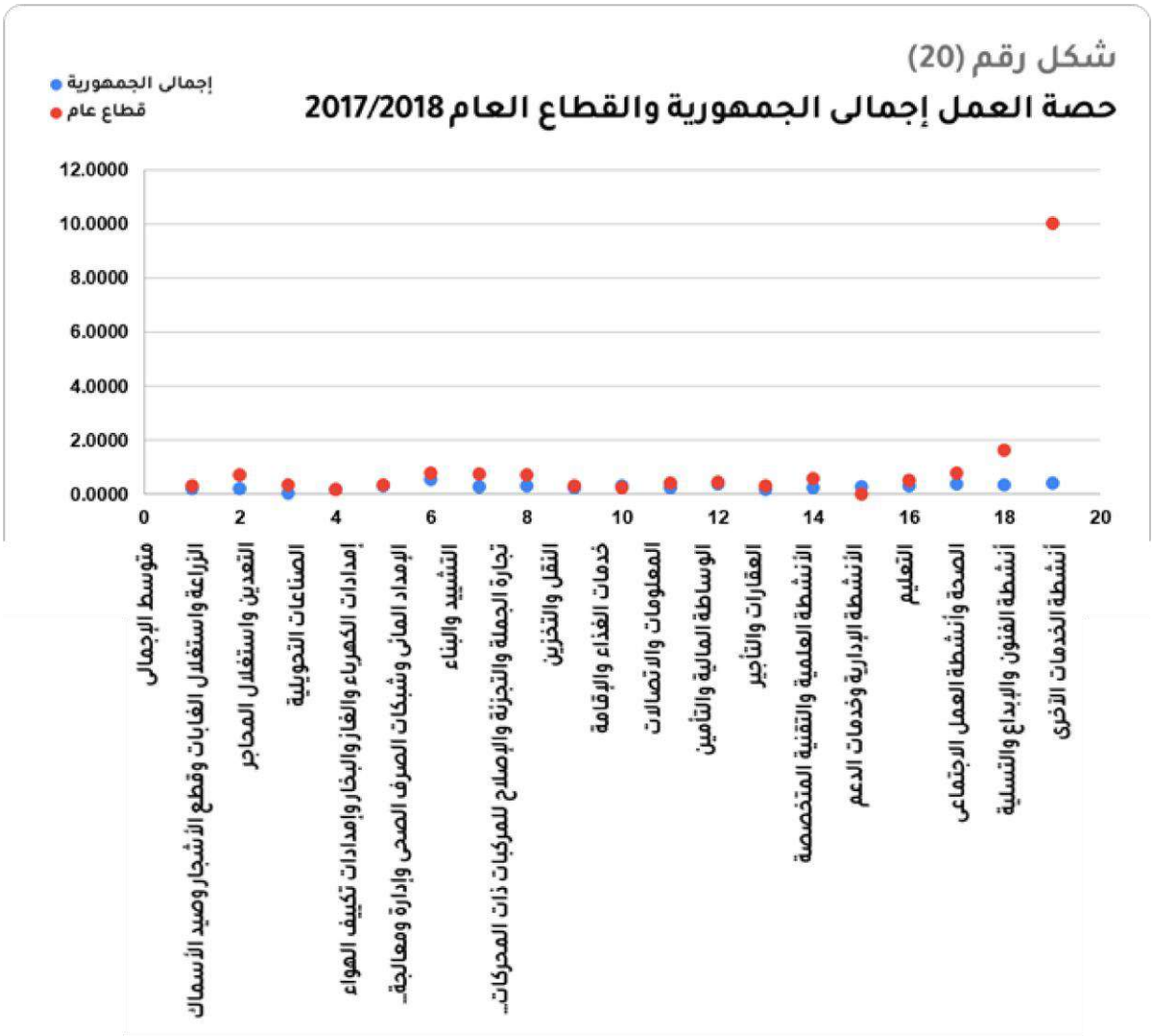

في الشـكل رقم (21) الموضـح لحصـص العمل بالقطاع الخاص، تحتل أنشـطة الخدمات الأخرى، ثم الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي أعلى القيم. ويليها الوساطة المالية والتأمين بقيم 0.4254، 0.3888، 0.3563 على التوالي. وفي قاع الحصـص، يقبع التعدين واسـتغلال المحاجر بقية 0.0362، يليه الإمداد المائى وشـبكات الصـرف الصـحة.. بقيمة 0.1689. وتقع الصـناعات التحويلية في المركز الخامس من أسفل بقيمة 0.1927، والزراعة في المركز السادس بقيمة 0.2075.

شكل رقم (21)

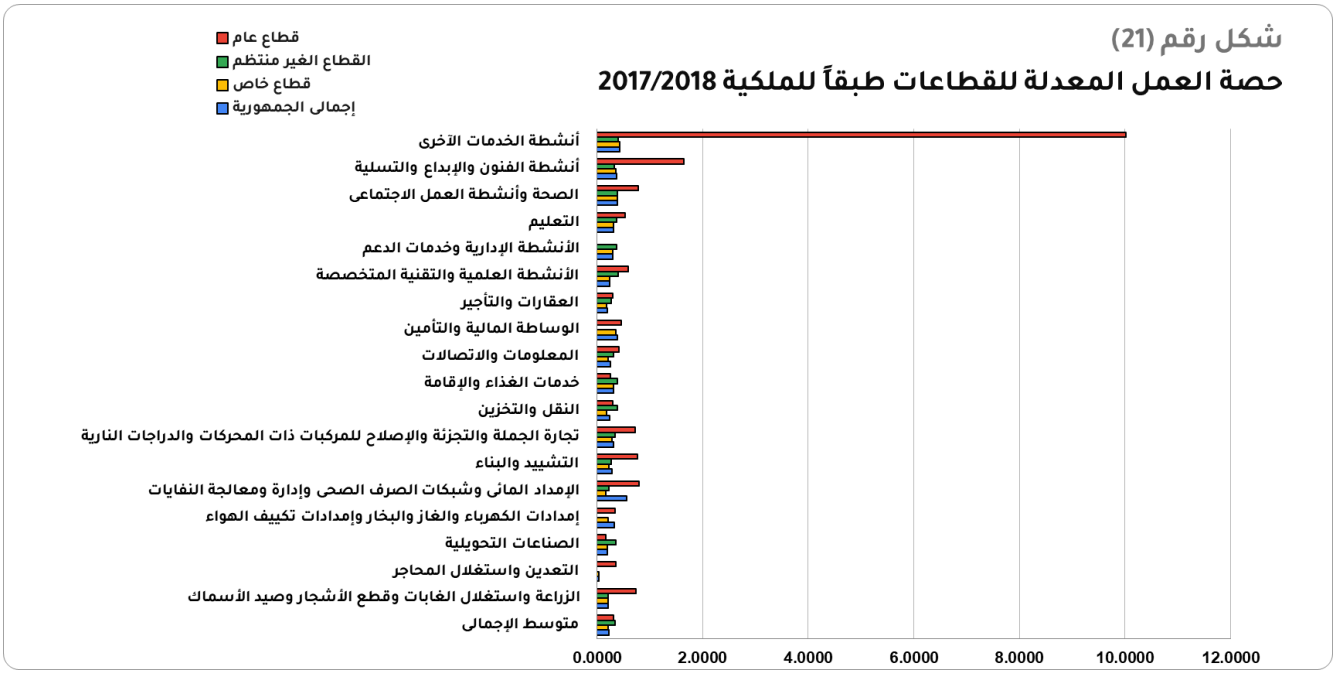

في الشـكل نفسـه، نرى الأنشـطة العلمية والتقنية المتخصـصـة في قمة حصـص الأجور بالنسـبة للقطاع غير الرسمي، يليها أنشطة الخدمات الأخرى بقيمة 0.3980.، 0.3978. وفي أسفل المنحنى تقع الزراعة واسـتغلال الغابات، ثم العقارات والتأجير بقيم 0.2146، 0.2682 على التوالي. وتقع الصـناعات التحويلية في المركز الثامن من أعلى، بقيمة 0.3557.

ثانياً: إنتاجية العامل 2017/2018

في تعداد 2017/2018، كان متوسـط الإجمالي العام لإنتاجية العامل 114629 جنيه، و271815 جنيه، و 103612 جنيه، و 36503 جنيه سـنوياً في إجمالي الجمهورية، والقطاع العام وقطاع الأعمال العام، القطاع الخاص، القطاع غير الرسـمي على التوالي. مما يعنى أن إنتاجية العامل في القطاع العام 2.6 ضعف إنتاجيته في القطاع الخاص، و 7.5 ضعف انتاجيته في القطاع غير الرسمي.

في شـكل رقم (22)، تقع إنتاجية العامل في القطاع الخاص بنشـاط التعدين واسـتغلال المحاجر في القمة، بفارق كبير جدًا عن الأنشـطة الأخرى، بقيمة 3549277 جنيه سـنوياً. يليها متوسـط إجمالي الجمهورية في نفس النشـاط بقيمة 3039746 جنيه سـنوياً. وفي القاع تقبع الصـحة وأنشـطة العمل الاجتماعي في القطاع غير الرسـمي بقيمة 11791 جنيه سـنوياً. يليها التعليم بالقطاع غير الرسـمي أيضـاً بقيمة 21080 جنيه سـنوياً. مما يعنى أن إنتاجية العامل في التعدين في القطاع الخاص تسـاوى 301

ضعف إنتاجية العامل في الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي في القطاع غير الرسمي، و168.4 ضعف إنتاجية العامل في التعليم في القطاع غير الرسمي.

شكل رقم (22)

انتاجية العامل فى القطاعات الأربعة 20172018

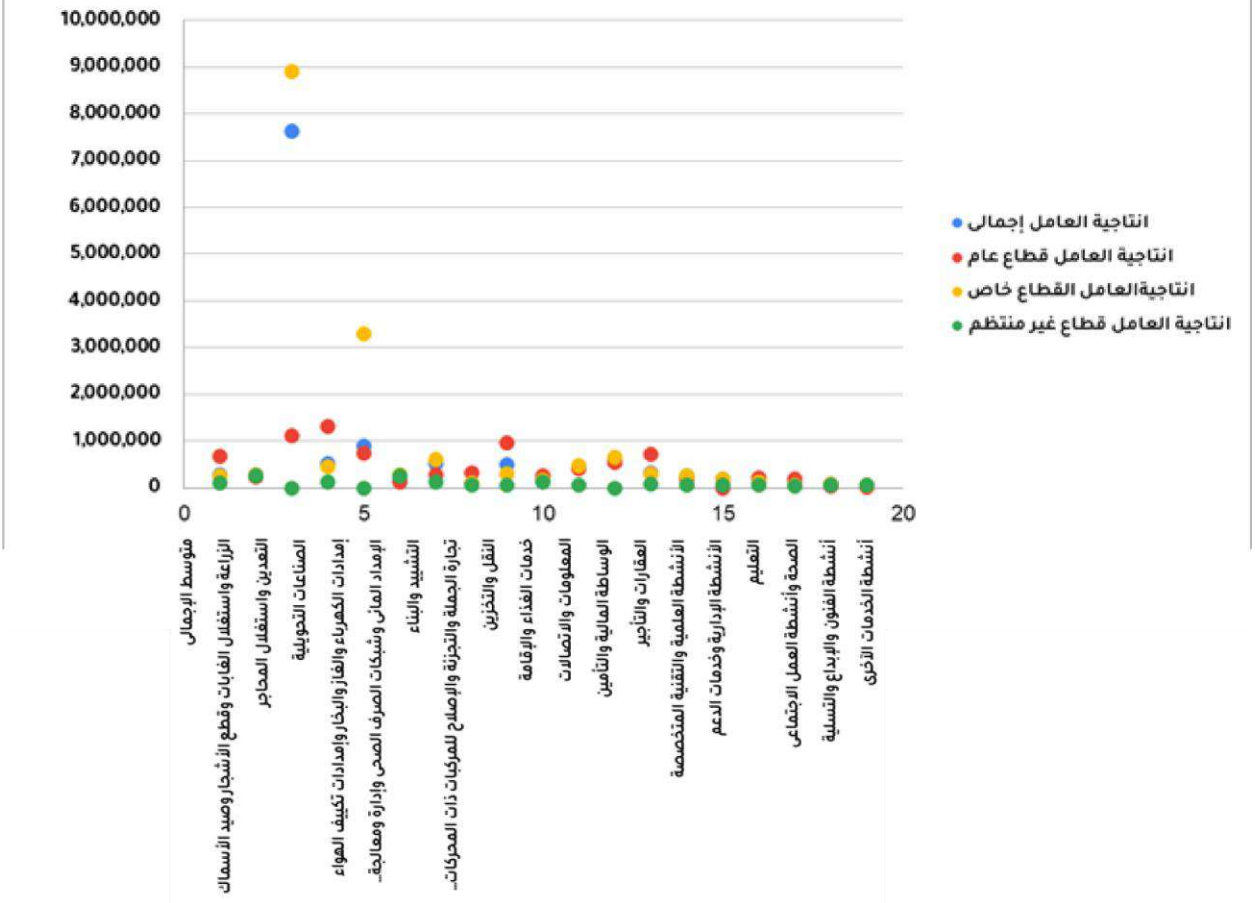

وفيما يتعلق بكل قطاع على حدة في الشـــكل رقم 23، ننظر إلى كل من إجمالي الجمهورية والقطاع الخاص. وبالنســبة لإجمالي الجمهورية، كان نشــاط التعدين واســتغلال المحاجر من أعلى الأنشــطة بالنســبة لإنتاجية العامل بقيمة 3039746 جنيه ســنوياً. ويليه إمدادات الكهرباء بقيمة 351371 جنيه ســنوياً. وكانت أنشــطة الخدمات الأخرى ثم الصــحة وأنشــطة العمل الاجتماعي من أقل الأنشــطة إنتاجية، بقيم 24683 جنيه، 27151 جنيه سنوياً على التوالي. وتقع الصناعات التحويلية في المركز الخامس من أعلى بقيمة 206791 جنيه ســنوياً. وتقع الوســاطة المالية في المركز الثالث، بقيمة إنتاجية 246033 جنيه ســنوياً. مما يعنى أن إنتاجية العامل في التعدين تســاوى تقريباً 123 ضــعف إنتاجيته في أنشــطة الخدمات الأخرى، وإنتاجيته في الوساطة المالية 1.2 تقريبا من إنتاجيته في الصناعات التحويلية.

وفيما يخص القطاع العام في الشــكل رقم (24)، كانت أعلى إنتاجية للعامل في الصــناعات التحويلية، يليها التعدين واستغلال المحاجر بقيمة 524982 جنيه، 444815 جنيه سنوياً على التوالي، وأقل إنتاجية

شكل رقم (23)

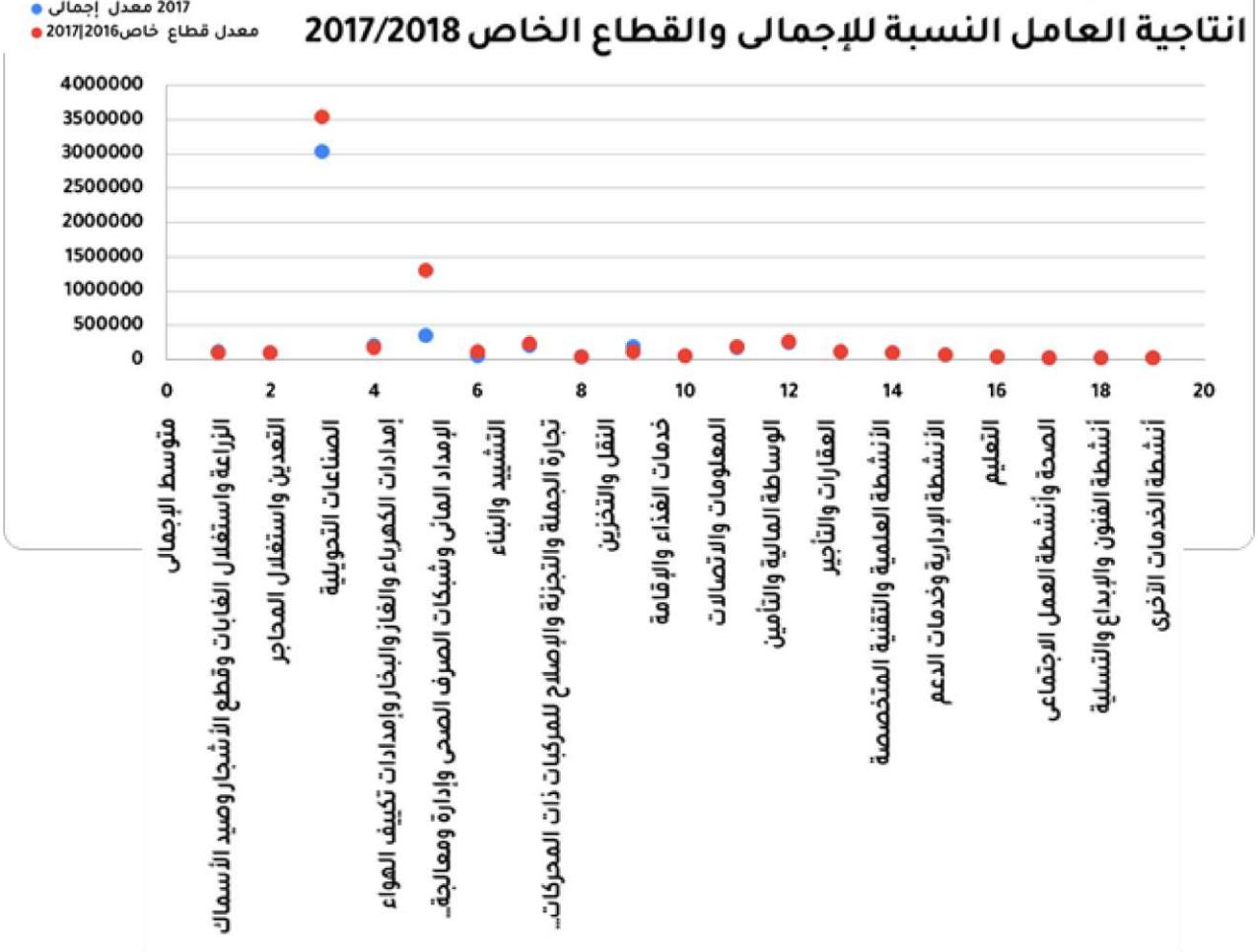

في أنشـطة الخدمات الأخرى، تليها أنشـطة الفنون والإبداع والتسـلية بقيمة 4746 جنيه، 12454 جنيه سـنوياً على التوالي. بينما كانت إنتاجية العامل في الزراعة 95141 جنيه سـنوياً، بالمركز السـابع من أسـفل. وكانت إنتاجية العامل في الوسـاطة المالية 215642 جنيه سـنوياً. مما يعنى أن إنتاجية العامل في الصـناعات التحويلية 110.6 ضـعف إنتاجيته في أنشـطة الخدمات الأخرى، 2.4 ضـعف إنتاجيته في الوساطة المالية والتأمين.

شكل رقم (24)

انتاجية العامل فى القطاع العام والقطاع الغير منتظم 2016/2017

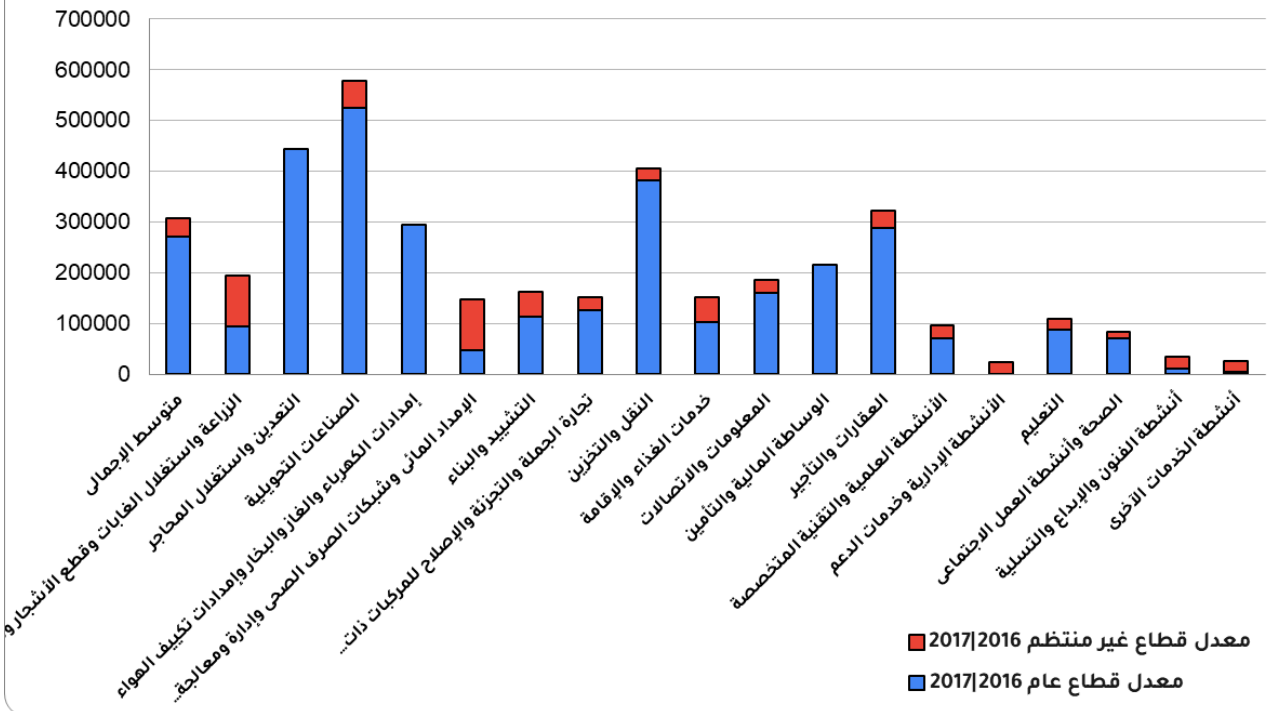

وفي الشكل رقم (23)، كانت إنتاجية العامل في نشاط التعدين واستغلال المحاجر بالقطاع الخاص من أعلى مستويات الإنتاجية، كما ذكرنا سابقًا، يليها إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات تكييف الهواء بقيمة 3549277، 1311739 جنيه سنوياً على التوالي. وكانت أقل مستويات الإنتاج في أنشطة الخدمات الأخرى، يليها الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي بقيمة 24661، 26925 جنيه سنوياً على التوالي. وكنت إنتاجية العامل في الصناعات التحويلية بالمركز السادس من أعلى بقيمة 183493 جنيه سنوياً، وإنتاجية العامل في الوساطة المالية والتأمين بالمركز الثالث بقيمة 262271 جنيه سنوياً. مما يعنى أن إنتاجية العامل في نشاط التعدين يساوي تقريباً 144 ضعف إنتاجيته في أنشطة الخدمات الأخرى، و إنتاجية العامل في الوساطة المالية 1.4 ضعف إنتاجيته في الصناعات التحويلية.

وفيما يخص القطاع غير الرسمي، كما بالشكل رقم (24)، كانت أعلى إنتاجية للعاملين في الإمداد المائى وشبكات الصرف الصحى وإدارة ومعالجة المخلفات، يليها الزراعة والصيد وقطع الأشجار وصيد الأسماك بقيم 99680 جنيه، 99210 جنيه سنوياً على التوالي. بينما كانت أقل القيم في الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي، يليها أنشطة الخدمات الأخرى بقيم 11791 جنيه، 22661 جنيه سنوياً على التوالي. بينما كانت الصناعات التحويلية في المركز الثالث من أعلى قيم الإنتاجية بقيمة 53182 جنيه سنوياً. وبذلك تكون إنتاجية العامل في الإمداد المائي تساوي 8.5 ضعف إنتاجيته في أنشطة الخدمات الأخرى.

ثالثاً: العلاقة بين الإنتاجية والنصيب من التعويضات

لاستيضاح العلاقة بين الإنتاجية ومتوسط نصيب العاملين من إجمالي التعويضات، عزلنا عددًا قليلًا من الأنشطة، بعضها إنتاجي والبعض الآخر خدمي، وذلك بعد استبعاد الذيل الطويل في أعلى منحنى الإنتاجية، وكذلك متوسط التعويضات، وذلك حتى يتبين على الرسم تلك العلاقة. وحاولنا بذلك الإجابة عن تساؤل حول التفاوت في أنصبة العاملين من إجمالي التعويضات؛ هل يعد التفاوت في الإنتاجية سببًا وحيدًا للتفاوت في متوسطات التعويضات؟

بالنظر في الشكل رقم (26)، الخاص بالقطاع العام، يظهر بوضوح أن العمال في الصناعات التحويلية هم الأعلى إنتاجية، ولكن نصيبهم من التعويضات ليس الأكبر. إذ كانت إنتاجية العامل في الصناعات التحويلية 1318754 جنيه سنوياً، ونصيب العامل من إجمالي التعويضات 106165 جنيه سنوياً. بينما إنتاجية العامل في الوساطة المالية ومتوسط تعويضاته على التوالي 541692 جنيه، 201651 جنيه سنوياً، وكانت في تجارة الجملة والتجزئة 317767 جنيه، و141589 جنيه سنوياً، وفي الزراعة وهى الأقل 238995 جنيه، 40195 جنيه سنوياً. مما يعنى أن إنتاجية العامل في الصناعات التحويلية 2.4 ضعف إنتاجيته في الوساطة المالية، و4.2 ضعف إنتاجيته في تجارة الجملة، 5.5 ضعف إنتاجيته في الزراعة. بينما كان متوسط ما يحصل عليه العامل في الصناعة هو 0.53 مما يحصل عليه في الوساطة المالية، و0.75 مما يحصل عليه العامل في تجارة الجملة، 2.6 ضعف ما يحصل عليه العامل في الزراعة.

شكل رقم (26)

أنتاجية العامل فى القطاع العام ونصيبه من التعويضات

2017/2018

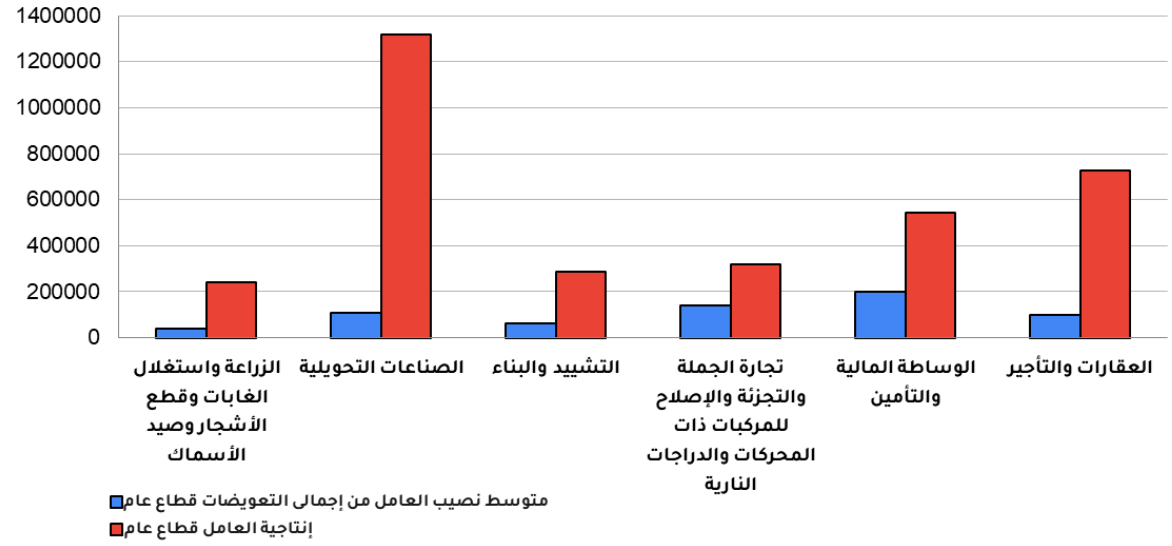

وفيما يخص القطاع الخاص، في الشكل رقم (27)، كانت إنتاجية العامل في الوساطة المالية والتأمين الأعلى، وكذلك نصيب العامل من إجمالي التعويضات بقيم 658825 جنيه، و190956 جنيه سنوياً على التوالي، يلية نشاط التشييد والبناء بقيم 604953، 54157 جنيه سنوياً، ثم الصناعات التحويلية بقيم 460935، 33961 جنيه سنوياً، وأقلهم تجارة الجملة والتجزئة بقيم 99316، 25115 جنيه سنوياً.

مما يعنى أن إنتاجية العامل في الوساطة المالية تساوي 1.4 ضعف إنتاجيته في الصناعات التحويلية، ومتوسط تعويضات العامل في الوساطة المالية يساوى 5.6 ضعف متوسط تعويضات العامل في الصناعات التحويلية. وتساوي إنتاجية العامل في الوساطة المالية 1.1 ضعف إنتاجيته في التشييد والبناء، وتساوى تعويضات العامل في الوساطة 3.5 ضعف تعويضاته في التشييد والبناء. و تساوى إنتاجية العامل في الوساطة المالية 6.6 ضعف إنتاجيته في تجارة الجملة والتجزئة، وبساوي متوسط تعويضات العامل في الأولى 7.6 ضعف متوسط تعويضاته في الثانية.

شكل رقم (27)

إنتاجية العامل فى القطاع الخاص ونصيبه من التعويضات

2017/2018

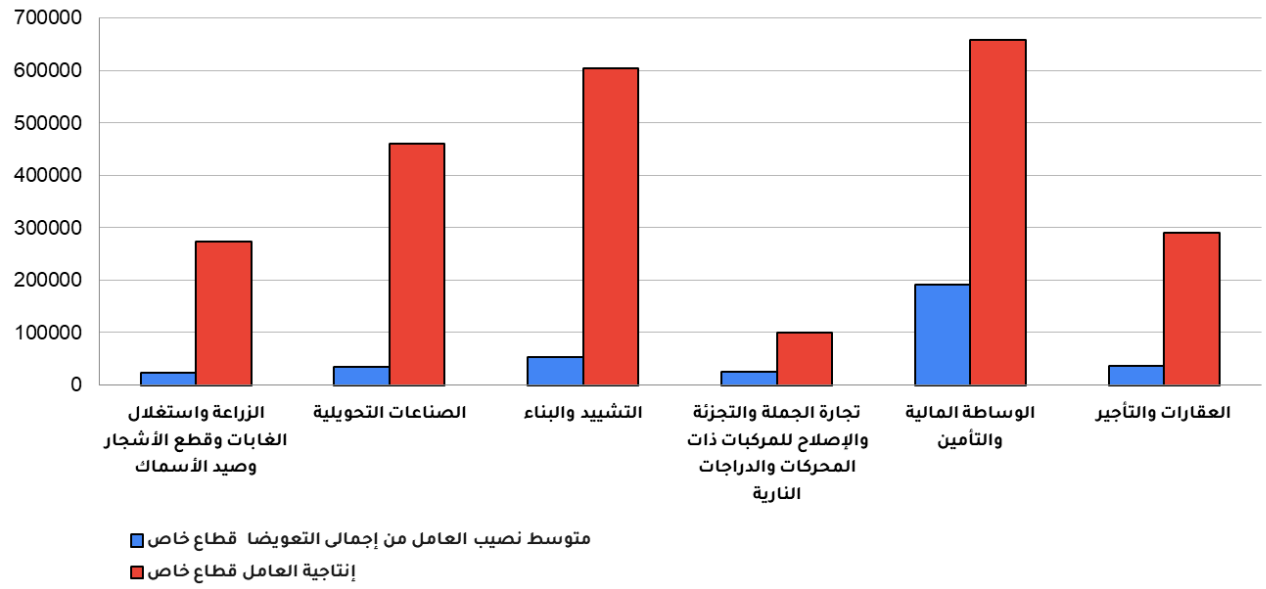

بالنظر في الشكل رقم (28) الخاص بالقطاع غير الرسمى، كانت إنتاجية العامل في الزراعة الأعلى بقيمة 249216 جنيه سنوياً، وكان متوسط ما يحصل عليه العامل من تعويضات 20971 جنيه سنوياً، وفي الصناعات التحويلية 133593 جنيه، 23414 جنيه سنوياً، وفي العقارات والتأجير 81200 جنيه، 19820 جنيه سنوياً. وكانت الأرقام الأقل في تجارة الجملة 62807 جنيه، 19865 جنيه سنوياً.

شكل رقم (28)

إنتاجية العامل فى القطاع غير الرسمى ونصيبه من التعويضات 16/17

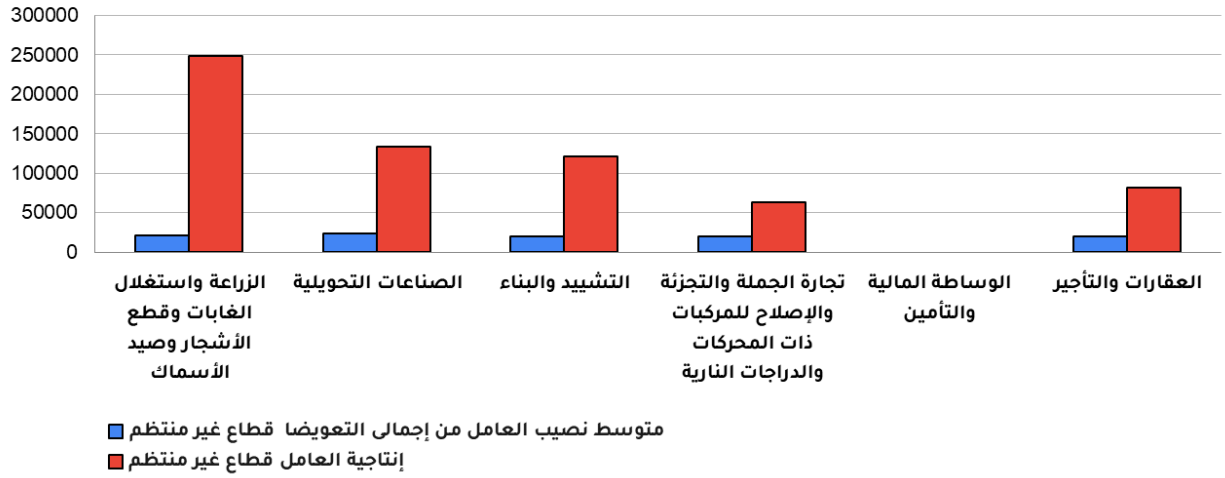

مما يعنى أن إنتاجية العامل في الزراعة 1.9 ضـــعف إنتاجيته في الصـــناعة، و 3.1 ضـــعف إنتاجيته في العقارات، و حوالي أربعة أضـــعاف إنتاجيته في تجارة الجملة. بينما يعادل ما يحصـــل عليه العامل من تعويضات في الزراعة 0.9 مما يحصل عليه العامل بالصناعة، وتقريباً 1.1 ضعف ما يحصل عليه العامل في كل من العقارات والتأجير وتجارة الجملة. وتمثل إنتاجية العامل في الصـــناعات التحويلية 2.1 من إنتاجيته في تجارة الجملة، وتســـاوى إنتاجية العامل في العقارات 1.3 ضـــعف إنتاجيته في تجارة الجملة. ومع ذلك، يساوي متوسط ما يحصل عليه العامل في الصناعات التحويلية 1.2 ضعف ما يحصل عليه العامل في تجارة الجملة، وما يحصل عليه العامل في العقارات أقل مما يحصل عليه العامل في تجارة الجملة (0.998).

رابعاً: حصص العمالة في العالم، وعلاقتها بحصة العمالة في مصر

في عام 2017، كانت حصة تعويضات العمل في الولايات المتحدة 0.59615، وفي جنوب إفريقيا 0.57041، ومصـــر 0.36204، وتونس 0.50168، وتركيا 0.44281، والبرازيل 0.57800، والفلبين 0.48952، والأردن 0.49012، والدانمارك 0.61556[24]

وطبقاً لقاعدة البيانات (Geographical Economic Data) في 2017، كانت حصـــة الأجور في مصـــر (التي تســـاوي قيمة أكبر بكثير مما توصـــلنا إليها بحســـاباتنا (0.2334 في 2018/2017)) حوالي 0.6 من حصـــة الأجور في كل من جنوب إفريقيا والبرازيل، 0.7 من حصة الأجور فى الفلبين.

وفيما يخص التغير في حصـــص العمل في العالم، تشـــير كل المؤشـــرات إلى الإنخفاض المســـتمر في حصص العمل خلال العقود السابقة.

[24]Geographical Economic Data, Share of Labour Compensation by Nation (ratio), 2017
https://geofred.stlouisfed.org/map/?th=ylgn&cc=5&rc=false&im=fractile&sb&lng=0.0&lat=35.3&zm=2&sl&sv&sti=167&rt=country&at=Not%20Seasonally%20Adjusted,%20Annual,%20Ratio,%20no_period_desc&fq=Annual&dt=2017-01-01&am=Average&un=lin

حيث كان متوسط أنصبة العمالة في 16 دولة متقدمة 75% من الدخل القومي في منتصف سبعينيات القرن الماضي، وتراجعت إلى نحو 65% خلال السنوات السابقة على الأزمة الاقتصادية والمالية (2008). كما تراجع متوسط أنصبة العمل في مجموعة تضم 16 اقتصاداً من الاقتصاديات النامية والناشئة[25]، من نحو 62% من الناتج المحلي الإجمالي في بداية تسعينيات القرن الماضي إلى 58% قبل الأزمة مباشرة[26].

ولاحظت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تراجع نصيب تعويضات العمالة في الدخل الوطني خلال الفترة 1990-2009 في 26 بلدًا من بين 30 بلداً متقدمة توفرت عنها البيانات. وطبقاً لحساباتها، تراجع وسيط نصيب العمالة من الدخل الوطني لهذه البلدان بشكل كبير من 66.1% إلى 61.7%. وبالنظر إلى حالات أخرى غير الاقتصاديات المتقدمة، كشف تقرير عالم العمل 2011، الصادر عن منظمة العمل الدولية، عن تراجع في نصيب دخل العمالة، كان ملموساً بدرجة أكبر لدى كثير من البلدان الناشئة والنامية. كما تراجع بصورة أكبر في آسيا وشمال إفريقيا. وفي الوقت نفسه، كانت أنصبة الأجور في أمريكا اللاتينية أكثر ثباتاً، وإن كانت في تراجع أيضاً[27].

وأجرينا مقارنة حول متوسط حصة العمل عبر عدة عقود، بالنسبة لمصر ودول أخرى، اخترنا أن تكون دولًا ناشئة، سواء أفريقية أم عربية أم من أمريكا اللاتينية، وأخذنا الدنمارك معها كمثال. وكانت المقارنات في تسعينيات القرن الماضي، ثم العقد الأول من الألفية الثالثة، ثم العقد الثاني من الألفية الثالثة (2010)[28]

الشكل 29: تطور حصص العمل في بعض الدول

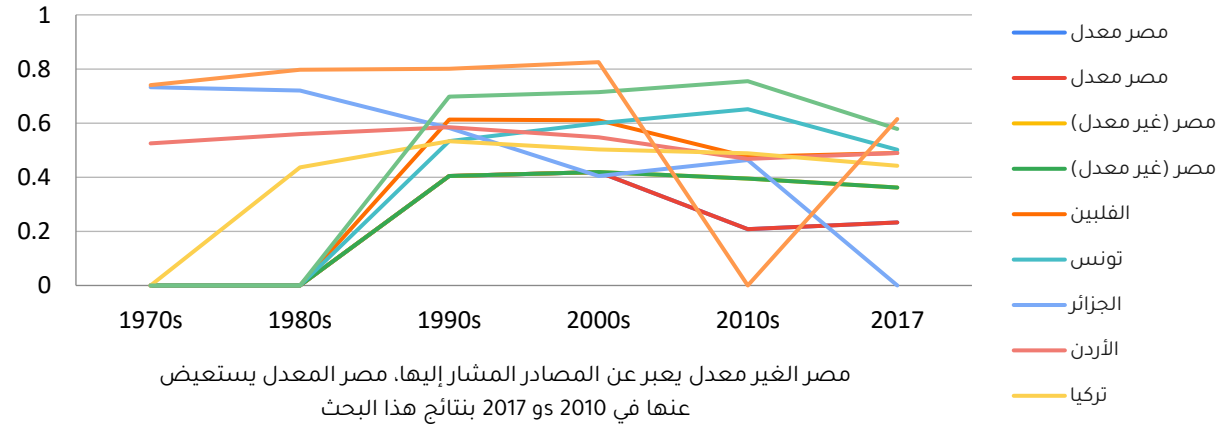

مصر الغير معدل يعبر عن المصادر المشار إليها، مصر المعدل يستعيض عنها في 2010 و2017 بنتائج هذا البحث

[25] تلك الدول: المكسيك- كوريا- تركيا- الصين- كينيا- الأرجنتين- البرازيل- تشيلي- كوستاريكا- ناميبيا- عمان- بنما- بيرو- روسيا- جنوب إفريقيا- تايلاند

[26]- التقرير العالمي للأجور 2013/2012، ص 46.

[27] --التقرير العالمي للأجور 2013/2012: 43-44.

[28] the labor share of income around the world: evidence from a panel dataset, Marta Guerriero , 2019 , p.29, Table 6, https://www.adb.org/sites/default/files/publication/484346/adbi-wp920.pdf.

وبالنظر في الشـكل (29)، نجد أعلى حصـص العمل بين مجموعة الدول المختارة، بداية من الثمانينات، في الدنمارك، حيث بدأت بحصة عمل قدرها 0.7978، و انتهت بحصة عمل قدرها 0.61556 عام 2017. أما في السـبعينيات، كانت جنوب إفريقيا صـاحبة أعلى حصـة عمل بقيمة 0.7622. ثم انتقلت إلى المرتبة الثانية بعد الدنمارك في الثمانينيات والتسـعينيات. ثم أصـبحت جنوب إفريقيا في المرتبة الثالثة، خلال العشـرية الأولى والثانية من القرن الحالي، بينما عادت إلى المرتبة الثانية عام 2017. واحتلت أمريكا مكانها فى المرتبة الثانية فى العشـرية الأولى والثانية من القرن الحالي، بعد أن كانت في الثالثة في ثمانينيات وتسـعينيات القرن الماضـي، ثم عادت إلى الثالثة مرة أخرى عام 2017. وتلت ذلك الجزائر في المركز الرابع خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وبداية تسعينياته. ثم انخفضت حصة الجزائر، لتأخذ البرازيل مكانها في المركز الرابع.

وكانت مصر من أقل الحصص في الشكل (29)، سواء الحصة غير المأخوذة من مصادر سابقة بقيمة 0.4041 في تسـعينات القرن الماضـي، و بقيمة 0.36204 عام 2017، أو الحصـة المحسـوبة طبقاً لهذا التقرير بقيمة 0.2087 عام 2014/2013، و بقيمة 0.2334 عام 2017/2018.

ويتضح بذلك انخفاض حصة الأجور في مصر عن حصص الأجور في الدول الناشئة، سواء الإفريقية مثل جنوب إفريقيا وتونس والجزائر، أو العربية مثل الأردن. وكانت كذلك أقل من حصـة الأجور في كل من الفلبين وتركيا والبرازيل.

وفي الوقت الذي تناقصت فيه حصة الأجور باستمرار في مصر منذ التسعينيات حتى الآن، كانت تتزايد في كل من تونس والبرازيل والدنمارك. ورغم تناقص حصة الأجور في كل من الجزائر والأردن، إلا أنها لم تزل أكبر بكثير من حصة الأجور في مصر. حتى أن حصة الأجور في الدنمارك تجاوزت في العقد الثاني من الألفية الثالثة ضعفي حصة الأجور في مصر. وفي 2017، تصل حصة الأجور فى جنوب إفريقيا 2.5 ضعف حصة الأجور فى مصر، كما أن حصة الأجور فى الفلبين تتعدى ضعف حصة الأجور في مصر.

خلاصة (2)

وكما اتضـح، كانت أعلى حصـة أجور عام 2012/ 2013 في القطاع العام، حيث اقتربت من ضـعفي حصـة الأجور في القطاع الخاص.

وفي عام 2017/2018، كانت أكبر حصـة للأجور في القطاع غير الرسـمي، تلاه القطاع العام، وكان القطاع الخاص في النهاية.

في التعداد الأول، كان متوسط نصيب العاملين في التعدين من التعويضات أعلى من باقي الأنشطة. إلا إنه أصـبح في المرتبة الثانية في التعداد الثاني. ورغم ذلك، كانت حصـتهم في الأجور أقل الحصـص على الإطلاق في التعدادين. وقد تفسر ذلك الإنتاجية العالية جداً للعامل في هذا القطاع.

وقد كان نشاط الصناعات التحويلية من الأنشطة ذات حصص الأجور المنخفضة، حيث وصلت حصته بالكاد إلى 21% من القيمة المضافة في 2012/2013، وكانت 19% في 2017/2018 بالنسبة لإجمالي الجمهورية. ونتج ذلك عن ضعف حصة العمل في الصناعات التحويلية بالقطاع الخاص. فقد كانت حصة العمل في الصناعات التحويلية عام 2017/2018 بالقطاع العام من أقل الحصص، إذ بلغت حوالي 17% من القيمة المضافة. وكانت الأقل كذلك في 2012/2013 عند حوالي 15% فقط. وتأتي حصة العمل الضئيلة رغم أن إنتاجية عامل الصناعات التحويلية في القطاع العام من أعلى مستويات الإنتاجية، أي أعلى ممن يحصلون على أعلى متوسطات من التعويضات في التعدين والوساطة المالية.

يظهر التناقض بوضوح بين الإنتاجية ومتوسط نصيب العاملين من إجمالى التعويضات في الصناعات التحويلية، مما يضرب مسألة الارتباط ما بين الإنتاجية والأجور في مقتل. فعلى الرغم من أن إنتاجية العامل في الصناعات التحويلية 2.4 ضعف إنتاجية العامل في الوساطة المالية بالنسبة للقطاع العام، إلا أن العاملين بالصناعة يتقاضون حوالي نصف ما يتقاضاه العاملين بالوساطة. وكذلك كان الوضع بالنسبة لتجارة الجملة، حيث كانت إنتاجية عمال الصناعة 4.2 ضعف إنتاجية عمالة التجارة، ولكن عمال الصناعة يتقاضون فقط 0.75 مما يتقاضاه عمال التجارة. وفي القطاع الخاص، رغم أن إنتاجية العامل في الوساطة المالية 1.4 ضعف إنتاجية عمال الصناعة، إلا أن مستحقات عمال الوساطة المالية 3.5 ضعف مستحقات عمال الصناعة.

ولم تكن الصناعات التحويلية النشاط الوحيد الذي يشذ عن القاعدة، فهناك أمثلة أخرى لعل أوضحها العلاقة بين الوساطة المالية والتشييد والبناء بالنسبة للقطاع الخاص. إذ تعادل الإنتاجية في الوساطة 1.1 ضعف الإنتاجية في التشييد، ولكن متوسط ما يحصل عليه العاملون بالوساطة المالية من إجمالى التعويضات يساوي 3.5 ضعف ما يحصل عليه العاملون بالتشييد و البناء.

في القطاع غير الرسمي، مثلت إنتاجية عمال الزراعة 1.9 ضعف إنتاجية العاملين بالصناعات التحويلية، و 3.1 ضعف، و4 أضعاف إنتاجية العاملين في العقارات والتأجير، والتجارة على التوالي. وبينما مثلت مستحقات العاملين بالزراعة على التوالي؛ 0.9 ضعف، و 1.1 ضعف، و1.1 ضعف. وبينما عادلت إنتاجية العاملين في الصناعات التحويلية 2.1 ضعف من إنتاجية العاملين بالتجارة، كانت مستحقات عمال الصناعة 1.2 ضعف عمال التجارة. وكذلك العلاقة بين العقارات والتجارة، فقد ساوت إنتاجية العامل في العقارات والتأجير 1.3 ضعف إنتاجية العامل في التجارة، ولكن كانت مستحقات العاملين في العقارات 0.99 من مستحقات العاملين بالتجارة.

الخاتمة والتوصيات

وصـــلنا من خلال التقرير إلى أن هناك تفاوتات في الأجور بين القطاعات المختلفة، ولكن تلك التفاوتات تتضاعف عندما ننتقل لمتوسط نصيب العامل من إجمالي التعويضات.

وفقد العاملين بأجر في مصر 28.4% من أجورهم الحقيقية بين عامى 2012/2013، 2017/2018.

وكان التفاوت في متوســـط ما يحصـــل عليه العاملون من إجمالى التعويضـــات بين أقل الأنشـــطة (أنشـــطة الفنون والإبداع والتســـلية في القطاع العام) وأعلى الأنشـــطة (الوســـاطة المالية والتأمين بالقطاع الخاص) في 2012/2013 بنسـبة 1: 57. وفي 2017/2018، أصـبح التفاوت بين التعدين واسـتغلال المحاجر بالقطاع الخاص، والصـحة وأنشـطة العمل الاجتماعي بالقطاع غير الرسـمي 1: 24. كما اتضـح أن التفاوت بين الأنشطة يزداد كلما اتجهنا لأعلى.

ولا تنطبق العلاقة الطردية المفترضـــة بين إنتاجية العامل ومتوســـط ما يحصـــل عليه من إجمالي التعويضـــات في العديد من الأنشـــطة. حيث لاحظنا أن في العديد من الأنشـــطة الإنتاجية (الصـــناعة، الزراعة، التشـــييد،..)، تكون نســـب مســـتحقات العاملين أقل من نســـب إنتاجيتهم أمام أنشـــطة مثل الوساطة المالية أو تجارة الجملة خصوصاً في القطاع العام.

واتضـــح انخفاض حصـــة العمل في مصـــر عن نظيرتها في الدول الأفريقية والعربية والدول الناشـــئة الأخرى. حتى أنها تكاد تعادل النصف في حالات كثيرة.

و يحيلنا كل ذلك إلى إمكانية مضاعفة الأجور والمستحقات، حيث لن تتعدى حصة العمل في هذه الحالة نصـف ما ينتجه العامل من القيمة المضـافة (وذلك بعد إتمام دفع كل الإيجارات والفوائد والضـرائب وغيرها، وكلها جزء من فائض القيمة الذي ينتجه العامل).

وفي حالة القطاع الخاص، لو ضوعفت فاتورة الأجور لن تتعدى حصة العمل 35% مما ينتجه العامل من القيمة المضافة.

لذا يجب العمل على رفع قيم الأجور الحقيقية بشكل عام عبر زيادة حصة الأجور من القيمة المضافة. ولن يؤدي هذا الإجراء إلى خسارة أصحاب الأعمال سواء كانت الملكية خاصة أو عامة، حيث أنهم يستحوزون الآن على أكثر من ثلاثة أرباع ما ينتجه العمال من فائض القيمة، فلا ضير بالنسبة لهم أن يعطوا العمال جزءًا من حقوقهم وستظل مكاسبهم عالية.

لكن يجب العمل على تعديل هيكل الأجور، بحيث تصب تلك الزيادات في الأنشطة والقطاعات التي تعاني من ضعف الأجور، لكي ترفعها، وتقلل من التفاوت غير المبرر في الأجور والمستحقات بين القطاعات، وبين الأنشطة داخل القطاعات.
يجب التخطيط لتقليل القطاع غير الرسمي تدريجيًا، عبر التشجيع على تسجيل الشركات عبر الإعفاء من الضرائب، ومساهمة الحكومة معها في عبأ التأمينات لمدد محددة. وسيكون هذا منطقيًا، حيث إنتاجية العامل في هذا القطاع ضعيفة، وجودة العمل متدنية جداً كذلك، كما أنه يهدر المهارات المختلفة، التي لا يستفاد منها بشكل صحيح.

وتجدر أيضًا الإشارة إلى الأثار الإيجابية لرفع حصة الأجور، بداية من خفض معدلات الفقر، ودفع الاستهلاك المحلي، وزيادة سرعة دوران النقود داخل الاقتصاد المحلي، ورفع معدلات الإدخار و الاستثمار. وجدير بالذكر أيضًا، أن ارتفاع حصة الأجور في الدول الغنية لا يرجع فقط لهذا الغنى، ولكنه سببًا أساسيًا فيه.

المراجع

1- Capital shares and income inequality: Evidence from the long run, Erik Bengtsson† and Daniel Waldenström‡,January 29, 2017, https://econpapers.repec.org/article/ucpjpolec/v_3a110_3ay_3a2002_3ai_3a2_3ap_3a458-474.htm, p. 46

2- Global Wage Report 2010/11: Wage policies in times of crisis, https://www.ilo.org/global/publications/ilo-bookstore/order-online/books/WCMS_145265/lang--en/index.htm

3-Arpaia, A.; Perez, E.; Pichelmann, K. 2009. *Understanding labour income share dynamics in Europe*, European Commission Economic Papers,379 .https://www.researchgate.net/publication/254443157_Understanding_Labour_Income_Share_Dynamics_in_Europe

4- Capital shares and income inequality: Evidence from the long run* Erik Bengtsson† and Daniel Waldenström‡,January 29, 2017, https://econpapers.repec.org/article/ucpjpolec/v_3a110_3ay_3a2002_3ai_3a2_3ap_3a458-474.htm, p. 46-47

5- Global Wage Report 2010/11: Wage policies in times of crisis, Technical appendix II, p. 111

https://www.ilo.org/global/publications/ilo-bookstore/order-online/books/WCMS_145265/lang--en/index.htm92 ص

6- Louis Morel, A Sectoral Analysis of Labour's Share of Income in Canada, 2006 https://nanopdf.com/download/a-sectoral-analysis-of-labours-share-of-income-in-canada-louis-morel_pdf

[7] -Capital shares and income inequality: Evidence from the long run* Erik Bengtsson† and Daniel Waldenström‡,January 29, 2017, https://econpapers.repec.org/article/ucpjpolec/v_3a110_3ay_3a2002_3ai_3a2_3ap_3a458-474.htm, p. 43

8- Global Wage Report 2008/09, Minimum wages and collective bargaining:

Towards policy coherence , Appendix table A1: Average wages and the "wage share", p. 77, https://www.ilo.org/global/publications/WCMS_100786/lang--en/index.htm

9,Geographical Economic Data

2017 Share of Labour Compensation by Nation (ratio), https://geofred.stlouisfed.org/map/?th=ylgn&cc=5&rc=false&im=fractile&sb&lng=0.0&lat=35.3&zm=2&sl&sv&sti=167&rt=country&at=Not%20Seasonally%20Adjusted,%20Annual,%20Ratio,%20no_period_desc&fq=Annual&dt=2017-01-01&am=Average&un=lin

10 -the labor share of income around the world: evidence from a panel dataset, Marta Guerriero , 2019 , p.29, Table 6, https://www.adb.org/sites/default/files/publication/484346/adbi-wp920.pdf

11- التقرير العالمي للأجور 2013/2012: الأجور والنمو العادل، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2013، https://www.ilo.org/global/research/global-reports/global-wage-report/2012/WCMS_218770/lang--ar/index.htm

12- التعداد الاقتصادي لعام 2013/2012 ، ديسمبر 2014، https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=7195&Year=22986K،

13- الاقتصادي الخامس (2018/2017) لإجمالي الجمهورية، https://www.capmas.gov.eg/Pages/Economicnew.aspx?page_id=2029

14- اندبيندنت عربية، خالد المنشاوى مقال بعنوان " الجنيه المصري مقابل الدولار في 37 شهرا... خسائر "كارثية" ومكاسب "صاروخية"،21ديسمبر 2019، *https://www.independentarabia.com/node/80511/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84-*

%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-37-
%D8%B4%D9%87%D8%B1%D8%A7-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-
%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D9%8A%D8%A9-
%D9%88%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A8-
%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%88%D8%AE%D9%8A%D8%A9